من

في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية

A.U.B. LIBRARY

330.9569
M267fA
c.1

تقدمة من المؤلف
الى المكتبة البريدة
في الجامعة الاميركية بيروت

جبرائيل منسى
محام بالاستئناف
رئيس جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية
وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية سابقاً

o

في سبيل

نهضة اقتصادية لبنانية

يساهم فيها لبنان المغترب

o

آب ١٩٥٠

منشورات
جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية
ساحة النجمة — بيروت

Cat. 21 Feb. '53

الباب الاول

معلومات عامة عن لبنان

تبلغ مساحة لبنان عشرة آلاف كيلومتر مربع ، ويقطنه مليون و٢٥٠ الف من السكان ، ما عدا المائة و٣٥ الف لاجيء عربي من فلسطين . وهو يؤلف كياناً طبيعياً منذ عهد بعيد ، استعاد حدوده التاريخية سنة ١٩٢٠ ، ومنذ عام ١٩٤٣ اعترفت باستقلاله مختلف الدول فتبادل مع معظمها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

وقد انضمت الجمهورية اللبنانية الى منظمة الامم المتحدة مع كل ما يتضمن هـذا الانضمام من حقوق وواجبات . وهي ، الى ذلك ، في عداد البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية، مما يضع لبنان في صميم الحياة الدولية . .

وهو بالرغم من صغر مساحته وانعدام المطامع السياسية عنده ، يدين بمبدأ التعاون الدولي على اوسع شكل .

ان وضعه الخاص في كونه مفرقاً ومعبراً للمواصلات الدولية وللتبادل التجاري والثقافي ، ونقطة التقاء الحضارتين الغربية والشرقية ، ومركزاً جامعياً وثقافياً ، ووطناً اماً لاكثر من مليون من سكان مختلف البلدان الحرة ومواطنيها ذوي الاصل اللبناني الذين يؤلفون في الاميركتين وفي افريقيا وفي جميع القارات جاليات وجماعات غنية مزدهرة ، — ان هذا الوضع يجعله يرى مصلحته الحيوية في الحفاظ على السلام والازدهار الدوليين ، وفي الانتقال الحر للاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال .

ومصلحة بلادنا الحيوية، ايضاً ، في التبادل الحر للافكار وفي نشرها . ومن أهم مسببات وجودها

انها تؤلف ، على عتبة هذا الشرق الاوسط ، محطة التقاط لمنتوجات الفكر والثقافات المتعددة ومركز نقلها واذاعتها .

ان دور لبنان هذا الضروري ، نحاول باعتزاز ان نقوم به داخل منظمة الامم المتحدة في جميع وجوه النشاط التي تعمل فيها هذه المنظمة .

***

اما وارادة الشعب في العيش الهانيء المشترك تصون الان استقلال لبنان وسلامة اراضيه، اما وقد ضمن هذا الاستقلال وهذه السلامة دستور الامم المتحدة ، وميثاق الجامعة العربية ، فيتوجب على حكومة لبنان ان توجه ابرز جهودها نحو الشؤون الاقتصادية لتؤمن حياة هذه البلاد ووسائل ازدهارها ورفاهيتها ، الى جانب مساهمتها في حل القضايا الاقتصادية الدولية الكبرى .

واننا نعطي ، في ما يلي ، فكرة اساسية عن هذه القضايا في علاقتها بالوضع اللبناني :

١ — لبنان بلد تجارة ومرور وسياحة . وهو لوحة دائرة للمواصلات الدولية ، وبالتالي تقوم مصلحته الحيوية على انماء التجارة والغاء العراقيل من وجه التبادل الدولي .

٢ — لبنان بلد منتج للخدمات خاصة ، يستعين بها لدفع القسم الاكبر من وارداته . وليس في مقدور الشعب اللبناني ، وقد تطور تطوراً ملموساً وبلغ درجة من الرقي مرموقة ، ان يبقى على مستوى معيشته العالي ما لم يحتفظ بمركزه في هذا الحقل ويحسنه بفضل تطبيق مبادىء الحرية الاقتصادية .

٣ — في لبنان صناعة وزراعة ليس بالامكان فرضهما وترويج منتوجاتهما وحاصلاتهما إلا اذا امتازت بجودة النوع والاختصاص . فمصلحته اذن في قيام سياسة حرية اقتصادية تمكنه من وجود منافذ لها في الاسواق الدولية .

٤ — للبنان ابناء منتشرون ما وراء البحار يتجاوز عددهم ربع سكانه المقيمين ، ما عدا مئات الالوف من الاشخاص المنحدرين من اصل لبناني. ويؤلف مجموع هؤلاء اللبنانيين المغتربين وسلالاتهم جماعات تبلغ رؤوس اموالها المتجمعة المليارات من الدولارات . وهي مدعوة لتمثيل دور كبير في انماء الاقتصاد اللبناني .

ان هذه اللمحة المقتضبة تبين لنا الاهمية التي يكتسبها، في عرف الجمهورية اللبنانية الصغيرة ـ ومصالحها

موزعة في العالم ـ ولدى المغتربين اللبنانيين، التعاون الاقتصادي الدولي، وتوسع عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منظمة الامم المتحدة وتحقيق مشاريع تنظيم المالية الدولية والتجارة العالمية .

* * *

اننا نرى من الضروري ، في مستهل هذا البحث ، ان نعرض للقارىء معلومات عامة عن لبنان من ناحية توزيع السكان ونموهم ومن النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والمالية . اجل ! نحن لا نجهل ان هناك تفاصيل عديدة يعرفها قسم كبير من القراء . غير اننا نرغب في هذه الدراسة ان نسهل على الشبان الاميركيين ذوي الاصل اللبناني ، الحصول على بعض استعلامات واستخبارات قد تكون تفوتهم.

١ ــ السكان

يبلغ عدد السكان في لبنان مليوناً و٢٥٠ الف نسمة بينهم ٨ ٪ ، اي مئة الف ، من الاجانب .

ويضم هذا الرقم من الاجانب ، ما يقرب من ٧٥٠٠٠ سوري ، ثلثاهم متمركزان نهائياً في لبنان وقد تقدم بعضهم بطلب الحصول على الجنسية اللبنانية .

ويعد لبنان، ايضاً، سكاناً متأرجحون يتراوح عددهم بين المئة وثلاثين والمئة واربعين الفاً من اللاجئين العرب الفلسطينيين .

وتبلغ كثافة السكان في لبنان حالياً من ١٣٥ الى ١٤٠ شخصاً في الكيلو متر المربع . وهي اكبر كثافة في بلدان الشرقين الادنى والاوسط . (اذ ان كثافات البلدان المجاورة ممثلة بالارقام التالية : سوريا ٢٥ ، مصر ٢٠ ، العراق ١٥ ، المملكة العربية السعودية ٥) .

ويبدو ان البلدان الاوروبية التالية : بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة وايطاليا هي البلدان الوحيدة التي يبلغ الاهلون فيها كثافة تتجاوز كثافة السكان في لبنان .

ويجب ألا ننسى ان اكثر من نصف اراضينا مؤلف من مناطق جبلية .

وانه من اصل المليون و٣٨٥ الف شخص (مع اللاجئين) ، يعيش النصف في المدن والباقي في القرى .

وفي ما يلي اهم المدن في لبنان ، مع عدد سكانها :

بيروت	العاصمة	٤٠٠٠٠٠	نسمة
طرابلس	قصبة لبنان الشمالي	١١٠٠٠٠	نسمة
صيدا	قصبة لبنان الجنوبي	٥٥٠٠٠	نسمة
برج حمود	من ضواحي بيروت	٥٥٠٠٠	نسمة
زحله	قصبة البقاع	٢٥٠٠٠	نسمة

وتجدر الاشارة الى ان بيروت والمناطق المجاورة (برج حمود ، فرن الشباك وقرى الساحل التي تؤلف ضواحي العاصمة) تمثل منطقة لا يقل عدد سكانها عن الـ ٥٢٥ الف نسمة .

* * *

ويمكن تقدير توزيع الجاليات اللبنانية في المهجر (لبنانيو المولد ولبنانيو الاصل) ، على وجه التقريب كما يلي :

البلد	العدد	المناطق الهامة
كندا	٢٥٠٠٠	مونريال ومنطقة البحيرات
الولايات المتحدة	٤٠٠٠٠٠	نيويورك ، ديترويت ، لوس انجلوس
كوبا ، هايتي ، الجماييك ، الانتيل	٣٠٠٠٠	لاهافانا ، بور توبرنس ، ويدات
المكسيك	٦٠٠٠٠	مكسيكو ، فيرا — كروز
اميركا الوسطى	٢٠٠٠٠	عواصم البلدان السبعة
بوليفيا ، كولومبيا ، فينيزويلا ، ايكوادور	١٠٠٠٠٠	بوغوتا ، لاباز ، كاراكاس ، غوياكويل
البرازيل	١٨٠٠٠٠	منهم اكثر من مئة الف في ولاية سان باولو وفي المدينة نفسها ، ريو دي جانيرو ، باهيا ، ماناوس ، ميناس
الارجنتين	١٣٠٠٠٠	منهم اكثر من النصف في بونس ايرس ، روزاريو ، كوردوبا ، سانت — فه

شيلي	١٥٠٠٠	فالباريزو وسانتياغو
اوروغواي ، باراغواي	١٠٠٠٠	مونتفيديو
المجموع للاميركتين	٩٧٠٠٠٠	
مصر	٦٠٠٠٠	القاهرة، الاسكندرية، المنصورة، بورسعيد
افريقيا الغربية الفرنسية والسنغال	٨٠٠٠	دكار ، سان لويس ، كوناكري
افريقيا الغربية الانكليزية	٧٠٠٠	باثورست ، لاغوس
افريقيا الجنوبية	١٠٠٠٠	جوهانسبرغ ، كابتاون ، دربان
استراليا	١٥٠٠٠	سيدني ، ملبورن
البلدان الاخرى	٣٠٠٠٠	اوروبا ، سوريا ، الخ...
المجموع العام	١١٠٠٠٠٠	

***

تبلغ نسبة الولادات في لبنان من ٢٥ الى ٣٠ بالالف ، ونسبة الوفيات ١٠ بالالف (هذا مع حساب وفرة الوفيات المبكرة في مناطق الحدود المتأخرة). وهكذا يكون عدد الزيادة الطبيعية في السكان بين ١٥ و١٨ بالالف سنوياً ، بسبب تفوق الولادات على الوفيات .

وقد اصابت الهجرة العامل الانساني في لبنان طوال عشرات السنين ، غير انها ضعفت في السنوات الخمس والثلاثين الاخيرة وكادت تكون معدومة في سني الحرب الاخيرة ١٩٣٩ـ١٩٤٥ ، ثم استؤنفت في الخمس السنوات الاخيرة .

وان هجرة العناصر الاقلية في البلدان المجاورة ، واستيطانها في لبنان ، يمثل ما يقرب من ضعف ارقام هجرة اللبنانيين .

ويمكننا الجزم بان الشعب اللبناني يمر في نمو مضطرد من حيث عدد السكان ، فيزداد سنوياً من ٢٥ الى ٣٠ الف نسمة .

ولقد زالت تماماً التأثيرات التي نجمت عن مختلف العناصر التي اعاقت ازدياد عدد السكان في الشعب اللبناني، ولا سيما عند اواخر القرن الماضي وخلال الثمانية عشرة سنة الاولى من القرن الحاضر (من مثل الهجرة الكثيفة ، ومجاعة ١٩١٦ـ١٩١٨ التي سببت ما ينوف على الـ١٥٠ الف ضحية ، الخ...) . فكأن

موجات المناسبات (نظرية التروجي سندت) انهت دورتها الاولى واستؤنف نمو السكان في احسن الحالات .

***

يعد لبنان حالياً (اواخر ١٩٤٩) « سكاناً سياسيين » يبلغ عددهم مليوناً و٢٤٨٥٠٠ نسمة منهم مليون و١ ٢٥٠ ٠٠٠ مقيم وما يقرب من مئة الف مغترب هاجروا في الخمس والعشرين سنة الاخيرة معترف لهم رسمياً بحقوقهم السياسية (الانتخابية) .

اضف الى ذلك ، ان هناك ١٧٠ ٠٠٠ لبناني ما وراء البحار كانوا قد اختاروا الجنسية اللبنانية غير انهم لم يحصلوا بعد على الاعتراف بحقوقهم السياسية والانتخابية . وهم اللبنانيون المغتربون ، القاطنون في الاميركتين وفي افريقيا وفي اوستراليا وغيرها من البلدان ، الذين ، لاسباب سياسية داخلية ولمعارضة بعض الاوساط ، لم يحصلوا بعد على الاعتراف الواقعي بحقوقهم السياسية والانتخابية بالرغم من وجود نصوص تشريعية واضحة تثبت هذه الحقوق بطريقة لا تقبل الجدل .

٢ — القضايا الاجتماعية

يمكن تمثيل التوزيع المهني والاجتماعي في طبقات الشعب اللبناني المقيم بالارقام التالية :

يعيش ثلث السكان ، اي ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ شخص من الزراعة .

اما الثلثان الباقيان فيعيشان من وجوه النشاط التالية :

٧٠٠٠	تجار وصناعيون
٣٠٠٠	اصحاب مهن حرة
١٠٠٠٠	اصحاب حرف
٤٠٠٠٠	مستخدمون
١٠٠٠٠٠	عمال واجراء
١٢٠٠٠	موظفون وعاملون في قوى الامن العامة
٨٠٠٠	رجال دين ومعلمون .

ويعد لبنان ما يقرب من ١٤٠ ٠٠٠ ملاّك بسبب تقسيم الملكية في اراضيه ولا سيما في

المنطقة الوسطى .

واذا ما اعتبرنا هؤلاء الملاكين ارباب عيل، امكننا القول ان اكثر من نصف اللبنانيين ملاكون.

***

احتفظ لبنان حتى حرب ١٩٣٩ بمظهره التقليدي كبلد يسوده التوازن والسلام الاجتماعيان .

غير ان عقم السياسة الاقتصادية الذي انبعث في السنوات العشر الاخيرة وفساد نظام الضرائب الذي طبق ادّيا الى احداث فروقات اجتماعية بارزة . ولا شك في ان فساد توزيع الثروات في لبنان ، تلك التي اكتسبت من ارباح الحرب ، وفي ان فوضى الاسعار الداخلية ، وضعف وفساد نظام فرض الضرائب المباشرة سيكون انعكاسها عميقاً مزعجاً في التطور السياسي اللبناني في عشرات السنوات المقبلة .

ولقد ادت مطالب المستخدمين والاجراء المزمنة المستمرة الى سن قوانين فاسدة ، غالباً ما زادت في التشويش واثاره الشكوى بدل ان توجد حلا عادلا للقضايا المعقدة التي تهم الطبقات العاملة المجتهدة.

ولقد تضخم عدد الاجراء خلال الحرب : فتجاوز عدد المستخدمين والعمال في خدمة الجيوش الحليفة ، خمسين الف اجير خلال عام ١٩٤٢ الى عام ١٩٤٤ ، وبلغ عدد العمال المشتغلين في المعامل والمنشئات الصناعية التي اوجدتها الحرب ، عدة آلاف مما رفع مجموع الاجراء الى اكثر من ١٠٠٠٠٠ بينهم ٢٥ الى ٣٠ الف من الاجيال الفتية التي لم تكن اعمارها تمكنها من العمل سنة ١٩٣٩ .

يعد لبنان حالياً طبقة عاملة واعية بدأت تنظم نفسها : من مستخدمي التجارة والمصارف والمؤسسات الكبرى ، ومستخدمي الشركات ذوات الامتياز لمصالح عامة الى العاملين في الصناعات والحرف ، الخ ... ولا ندخل في هذا التقدير عدد العمال الزراعيين .

فعدد الاجراء ، المنضمون الى الجمعيات والنقابات ، يبلغ عدة عشرات الالوف . وهم منظمون خاصة في بيروت وطرابلس وجبل لبنان القديم .

وان الطبقة العاملة الفقيرة تمثل قوة هائلة كامنة . فالمعضلة الاجتماعية موجودة في لبنان . والمهم ان يوجه الاجراء والمستخدمون ناحية التقدم الاجتماعي والنظام . ولبلوغ هذه الدرجة ، يتوجب على الدولة والمسؤولين عن السياسة اللبنانية ان يبرهنوا عن روح انصاف عميق وعن اكبر تفهم ممكن لمصالح الطبقات العاملة التي تمثل الاكثرية الكبرى من الامة .

***

ان المظهر الاكثر ايلاماً للمعضلة الاجتماعية اللبنانية هو قضية البطالة . فقد بدأ لبنان ، منذ نهاية الحرب ، يتعرف الى هذه المصيبة . فعدد العاطلين عن العمل في الطبقة العاملة العائشة في المدن وحدها قد يبلغ الان من ٣٥ الى ٤٠٠٠٠ اجير . وقد يرى البعض ان هذا العدد ليس كبيراً في بلد صرف اكثر من ٥٠٠٠٠ اجير من ابنائه من الخدمة في مصالح الجيوش الحليفة في اواخر عام ١٩٤٥ واوائل ١٩٤٦ .

غير ان هذا العدد السابق يمكنه ان يزداد مقدار النصف خلال النصف الثاني من العام الحالي ان لم تعتمد السلطات اللبنانية سياسة اقتصادية مؤاتية . فالتجارة اللبنانية ، وقد انحصر دورها في تجارة توزيع داخلي ، ستحملها عما قريب للالتجاء الى الصرف من الخدمة جملةً ، والصناعة اللبنانية ، التي ترى امكاناتها في التصدير تتضاءل طالما لا تعتمد الحكومة سياسة تخفيض في الاكلاف العامة الصناعية ، وخطة تنشيط للانتاج وفتح الاسواق . ان هذه الصناعة ستضطر ايضاً للالتجاء الى قفل كثير من المصانع والى صرف آلاف العمال ! وصناعة السياحة نفسها ، بالرغم من المصاريف الهائلة التي اعتمدتها الادارة ومن ميزانية تقرب من مليوني ليرة لبنانية ارصدت للمفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء ، لن تستطيع النمو ما لم تُتبع سياسة اقتصاد في اكلاف المعيشة .

٣ – التقدم الفكري

يعد لبنان بين البلدان الاكثر تطوراً ورقياً وهو يتابع سيره نحو التقدم الفكري بخطى سريعة . والواقع ان الاميين يمثلون اقل من ٢٠٪ من مجموع الشعب اللبناني ... وهذه النسبة هي ٣٠٪ للنساء و١٠ الى ١٥٪ للرجال . واذا ما نظرنا الى سكان لبنان الاوسط وحدهم (سنجق جبل لبنان القديم المستقل ومدينة بيروت) تهبط نسبة الاميين الى ٥٪ فقط بين الرجال و١٥٪ بين النساء ، اي اقل من ١٠٪ من مجموع السكان . وهناك جهد كبير يرمي الى الاكثار من عدد المدارس ، لا سيما في المناطق المعادة الى لبنان منذ ثلاثين سنة .

ولقد اتسع نمو التعليم العالي في لبنان ، لدرجة انه خلق ازمة حادة في معظم المهن الحرة : فلقد تجاوز في لبنان عدد المحامين ، والاطباء واطباء الاسنان ، الحد المعقول ... اذ بلغ واحداً لكل ١٥٠ شخص من المهن المذكورة . ومما يزيد الازمة تعقداً ان القسم الاكبر من الذين يمارسون المهن

الحرة يفضلون الاقامة في العاصمة .

وتفاخر بيروت ، مدينة النور في الشرق ، بجامعاتها (الجامعة الاميركية ، والجامعة الفرنسية ، وجامعة اليسوعي والجامعة اللبنانية) حيث تلقى آلاف اللبنانيين دروسهم العالية : من متشرعين ، واساتذة ومهندسين واطباء وصيادلة ورجال قلم الخ...

ويعد لبنان عدة الاف من المثقفين .

وينشر في بيروت اكثر من اربعين جريدة يومية ، منها ٣٤ باللغة العربية ، وثلاث باللغة الفرنسية ، وثلاث باللغة الارمنية . واثناء الحرب الاخيرة ، صدرت فيها جريدة يومية باللغة الانكليزية . اضف الى ذلك ، ان اربع عشرة جريدة تنشر في المحافظات ، وان هناك ثلاثين مجلة ونشرة دورية تكنيكية وعلمية تصدر في لبنان . (اليوم دخل في عام ١٩٥٤ يقدر عدد المجلات والصحف بأكثر من ذلك وهناك جريدة تصدر باللغة الانكليزية "The Daily Star")

٤ — لمحة الى الاوضاع السياسية والادارية

يؤلف لبنان من اراضي سنجق لبنان القديم ، المستقل منذ عام ١٨٦١ ، ومن بعض اقسام ولايتي بيروت ودمشق الذي اعيد اليه في اول ايلول من العام ١٩٢٠ وفيه تمت وحدته التاريخية والطبيعية .

وكان هناك بعض سكان المناطق يتنكرون للوحدة اللبنانية . غير ان الميثاق الوطني المعقود في تشرين الثاني عام ١٩٤٣ اعاد اتحاد جميع اللبنانيين الذين اظهروا لهذه المناسبة ارادة اجماعية موحدة .

ولقد اقام دستور ٢٣ نوار سنة ١٩٢٦ لبنان جمهورية ديمقراطية واعتمد لها النظام البرلماني . واعطيت الجمهورية مجلس شيوخ ومجلس نواب ، وأنيط انتخاب رئيس الجمهورية بالبرلمان .

وفي عام ١٩٢٧، الغي مجلس الشيوخ وامسى مجلس النواب مؤلفاً من اعضاء منتخبين (الثلثان) ومن اعضاء معينين (الثلث) . اما عدد النواب فكان يتغير بحسب التشريع الانتخابي الساري : من ١٩٢٧ الى ١٩٢٩ ، ٤٦ نائباً . من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ ، ٤٥ نائباً . من ١٩٣٤ الى ١٩٣٧ ، ٢٥ نائباً . من ١٩٣٧ الى ١٩٣٩، ٦٣ نائباً . ومنذ آب ـ ايلول ١٩٤٣، يعد مجلس النواب ٥٥ نائباً ، كلهم منتخبون، اذ الغي مبدأ التعيين .

وان الوزارة ، وهي مسؤولة امام المجلس، تضم عدداً متغيراً من الوزراء، اذ ان الدستور لم يحدد عدداً

ثابتاً لهم. ولقد تعاقب خمس عشرة وزارة على الحكم منذ عام ١٩٢٦، وكانت تؤلف من ٣ الى ١٠ وزراء.

ولم يلاق النظام الدستوري اللبناني الارتياح التام المستمر. فلقد حدث غالباً عن اعتماد النظام الرئاسي المطبق في الولايات المتحدة وفي معظم الجمهوريات الاميركية. وفي الحقبة الاخيرة (ايار حزيران ١٩٥٠)، اثيرت جدياً قضية اعادة مجلس الشيوخ وتأليفه من رجال دولة سابقين واختصاصيين.

اما النظام الاداري اللبناني فهو شديد المركزية يجمع معظم دوائر الدولة في العاصمة. ويبدو ذلك طبيعياً في بلد مساحته ١٠٠٠٠ كيلو متر مربع ويوازي عدد سكانه عدد سكان مقاطعة صغيرة في بلد آخر. هذا مع العلم ان المسافة القصوى بين بيروت واية نقطة ثانية من الاراضي اللبنانية لا تتجاوز المئة والخمسين كيلو متر او التسعين ميلاً.

ولقد وضعت عدة مشاريع لامركزية لم تؤد كلها الا زيادة عدد الموظفين، متضخم في الاساس. وهناك بادرة واحدة ادت عام ١٩٤٩-١٩٥٠ الى فصل بعض الدوائر عن العاصمة.

تقسم الجمهورية اللبنانية الى ٥ محافظات: بيروت؛ جبل لبنان (قصبته بعبدا)، لبنان الشمالي (قصبته طرابلس)، البقاع (قصبته زحله)، لبنان الجنوبي (قصبته صيدا). ويقوم على رأس كل محافظة محافظ اداري.

وتقسم المحافظات الى اقضية يقوم على رأسها قائمقام.

ويضم جبل لبنان اقضية بعبدا (وقصبته بعبدا) وعاليه (قصبته عاليه) والشوف (قصبته بيت الدين) والمتن (قصبته الجديدة) وكسروان (قصبته جونيه).

ويضم لبنان الشمالي اقضية: طرابلس (وقصبته طرابلس) والبترون (قصبته البترون) والكوره (قصبته اميون) وزغرتا — بشري (قصبته زغرتا شتاء، وبشري صيفا) وعكار (قصبته حلبا).

ويضم البقاع اقضية زحله وبعلبك والهرمل وراشيا، وكلها مراكز قائمقاميات.

ويضم لبنان الجنوبي اقضية صيدا وصور وجزين وجديدة مرجعيون، وكلها مراكز قائمقاميات.

* * *

حدد المرسوم الاشتراعي رقم ٦ بتاريخ ٣ شباط سنة ١٩٣٠، التنظيم القضائي في لبنان فأنشأ محكمة استئناف واحدة وخمس محاكم بدائية في قصبات المحافظات ومحاكم صلحية في مختلف المناطق.

غير ان قانون نوار سنة ١٩٥٠ أعاد محكمة التمييز وانشأ خمس محاكم استئناف، واحدة في مركز كل محافظة، وأقام الحكام المنفردين بدلاً من المحاكم البدائية وحكام الصلح.

* * *

ان الانتقادات العنيفة التي وجهتها الصحافة اللبنانية والاجنبية ضد التجاوزات السياسية والادارية التي ارتكبت خلال السنوات الاخيرة ، والحملات المنظمة التي شنت ، في اميركا ومصر ، على الحكومة والهيكل الاداري في لبنان ، والمقال الذي نشرته مؤخراً جريدة « التايمز » ناعتة اياها « بالادارة الاكثر فساداً » (وهو نعت مبالغ به يمكن ان يكون صادراً عن وحي صهيوني) ، والاخبار التي نقلها لبنانيون عائدون من لبنان عن بعض التجاوزات والتطاول على القانون ـ كل هذا ولّد التشويش والانزعاج عند اللبنانيين المغتربين وأدخل في روعهم ان وطنهم الام ـ او البلد المتحدرين منه ـ يعايش حقاً عهد الفوضى وأن اخوانهم المقيمين ضحايا جميع المظالم والتعديات .

وان كنت لا ارغب في غسل جميع التهم الموجهة الى الحكومة والادارة غسلاً تاماً ، وفي الدفاع عن التجاوزات الخطيرة المرتكبة ، ارى من واجبي ، على الاقل وبكل تجرد ، ان احلل الحوادث واعرض لمسببات هذه الحالة المؤسفة التي لا يمكن قط عزوها بكامل مساوئها الى حكومات لبنان التي تقلدت زمام الامور في السنوات الاخيرة .

١ـ ان حكومات لبنان التي تعاقبت على الحكم في السبع السنوات الاخيرة سجلت لنفسها تحقيقات عديدة ليس من الانصاف تجاهلها .

— تحقيق الاستقلال الوطني في تشرين الثاني عام ١٩٤٣ .

— الجهود المبذولة لنقل المصالح التي كانت تتولاها سابقاً سلطات الانتداب الى السلطة الوطنية ، وتنظيم مصالح جديدة عديدة بالوسائل المتيسرة .

— تنظيم تمثيلنا الخارجي ، واشتراك لبنان في المؤتمرات الدولية الكبرى ، والمكان المرموق الذي اكتسبه لبنان بفضل اعمال ديبلوماسيينا وممثلينا في الاجتماعات العامة والمؤتمرات الدولية .

— انشاء ضريبة الدخل في كانون الاول عام ١٩٤٤ .

— السياسة النقدية الحكيمة المتبعة منذ اوائل عام ١٩٤٨ .

— تحقيق الاستقلال الاقتصادي سنة ١٩٥٠ .

— الاعمال الكبرى الهامة ، من مثل الري وشبكات الطرق ومطار خلده وغيرها وكلها انجزت بالفائض من الميزانيات وبدون ان يضطر لبنان للجوء الى عقد ديون خارجية او داخلية .

— اتساع الدوائر الصحية وازدياد عدد المدارس الكبير .

— الجهود التي بذلها كثيرون من اعضاء الحكومة ومن كبار موظفي الدولة لتحقيق الاصلاح وتحسين تدبير الشؤون العامة .

لم يكن مناص لتحقيق هذه الامور الهامة من وقوع تجاوزات . غير انه يجب عزو القسم الاكبر من هذه التجاوزات الى اسباب ملازمة لتكوين الهيكل السياسي والاداري والاجتماعي في لبنان.

وسنحلل في ما يلي هذه الاسباب العميقة ، ولا يسعنا ابداً ان نقر ونتبنى بعض الانتقادات غير المبررة التي وجهت ضد عهد الحكومة الوطنية ولاقت ، لدى اللبنانيين المغتربين ، حقلاً خصباً للتضخم والمغالاة .

٢ ـ ان اتحاد جبل لبنان ، عام ١٩٢٠، وقد كان سنجقاً مستقلاً تخضع قوانينه لاحكام بروتوكولي ١٨٦١ و١٨٦٤ تمرس طوال نيف ونصف قرن على نظام ديمقراطي وانتخابي مكيف على حاجاته ، ان اتحاده والاراضي التي كانت جزءاً من ولايتي بيروت ودمشق الخاضعتين دائماً لنفوذ الاسياد الاقطاعيين، كان احد الاسباب الرئيسية في التقهقر السياسي اللبناني وفي فساد الادارة في لبنان .

٣ ـ لم تعن الادارة اللبنانية ، في عهد الانتداب الفرنسي بين ١٩١٨ و١٩٤٣ ، بتغذية الروح الديمقراطية وتنمية المؤسسات العامة على اسس عصرية . فقد كان جل اهتمام عمال هذا الانتداب منصرفاً الى تركيز نفوذهم تركيزاً متيناً والى تجنب« المشاكل » ورد فعل الطبقات السائدة ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

وقد حمل التنظيم الدستوري والسياسي والاداري والانتخابي طابع هذا الاهتمام فلم يحمل الدستور اللبناني من الديمقراطية الا الاسم اذ كان مفوض فرنسا ـ او مندوبه ـ يؤمن في الواقع ادارة البلاد مباشرة او بالواسطة .

٤ ـ عند بلوغ لبنان استقلاله الناجز في اواخر عام ١٩٤٣ ، كان التشريع الانتخابي المعمول به يخضع محافظتين لبنانيتين على الاقل من مجموع خمس ، لنفوذ الاسياد الاقطاعيين الفائق الذين كانوا يشكلون اللوائح الانتخابية ويختارون المرشحين على هواهم ليفرضوهم على مشايعيهم المطيعين ، جاعلين من العمليات الانتخابية ، غالباً ، مقايضات مالية ومدعاة لتجاوزات خطيرة .

اضف الى ذلك ، ان لوائح انتخابية تضم كل منها ١٧ و١٢ نائباً لا تفسح المجال الكافي امام المنتخبين للاقتراع بحرية واختيار . فبدل ان تؤلف هذه اللوائح بين مرشحين تقرب بينهم العقائد والمباديء المشتركة، تنحصر العملية الانتخابية في جمع عدد من الاشخاص دأبهم تأمين انتخابهم فحسب .

وهكذا يؤدي النظام الاداري والانتخابي الى تضخم نفوذ بعض الاقطاعيين والى استحالة تأليف احزاب سياسية داخل المجلس ، وهذا ما يعني في النتيجة فقد ان كل توازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية اذ تصبح الاولى بيد مجموعة من الرجال متآزرين مع الاقطاعيين ، والثانية اداة طيعة لها لا تقوم غالباً بمهمة المراقبة المنوطة بها ولا تمارس صلاحياتها التشريعية .

ان ما يشرح التقهقر السياسي والاداري في لبنان واعتماد الاساليب الاولية البالية في تسيير الشؤون العامة ويبررها، هو اقامة النفوذ الاقطاعي بدل الحريات الديمقراطية وقضائه على ممارسة الشعب اللبناني حقه الصحيح الصريح في الانتخاب ، هذا الشعب الذي بلغ باكثريته الساحقة من التطور والرقي ما يؤهله لحكم نفسه على اسس ديمقراطية حرة .

٥ — ان الخمس والعشرين سنة التي قضاها الفرنسيون في لبنان ، من اواخر عام ١٩١٨ الى نهاية العام ١٩٤٣ ، لم تعط لبنان الجهاز الاداري الذي كان يجب ان يكوّن عماد الحكومة الوطنية .

فقد كان ينقص معظم المصالح الملاكات الفنية ، وأقصي غالباً عن الادارة اللبنانية العديد من العناصر اللبنانية الصالحة من امثال رجال الاختصاص والمثقفين من حملة الشهادات العليا المحصلة في فرنسا وفي جامعات الغرب . اضف الى ذلك ان المستشارين الفرنسيين الملحقين بالدوائر اللبنانية لم يبرهنوا غالباً على كفاءتهم للمهمة المنتدبين لها .

وتجدر الاشارة الى انه ، بالرغم من جميع الشوائب الواضحة في هذه الادارة التي جهز بها الفرنسيون لبنان ، كان هناك بعض مصالح ممتازة يديرونها مباشرة كالجيش والجمارك .

٦ — لم يفلح نظام الحكومة الوطنية في اعطاء لبنان ادارة صالحة .

اما اسباب هذا العجز فعديدة ، نذكر منها :

— العوامل السياسية ومداخلات السياسيين التي ادت الى تعيين موظفين عديدين غير اكفاء ، والى ترقيات استثنائية استفاد منها عشرات غيرهم ممن لم يكونوا اهلاً لتولي مناصب عالية في الادارة.

— العامل الطائفي الذي ساهم ايضاً في تضخم عدد الموظفين .

— واخيراً عامل التأثيرات المختلفة الذي ابطل مفعول المباريات التي اعتمدتها دوائر عديدة اساساً لتعيين موظفيها .

٧ — ان الرجال السياسيين اللبنانيين من وزراء ونواب ، وموظفي الادارة العالين يعترفون بنقائص النظام الدستوري والسياسي والانتخابي والاداري في لبنان وهم يعللون الاسباب التي ادت الى

حالات صعبة بقولهم انه لم يكن بالامكان انشاء ادارة مثالية في زمن قصير وتجنب بعض المحاوزات والاخطاء .

وترى الحكام جميعاً ينشدون الاصلاح . فرغبة الرأي العام اللبناني في اجراء اصلاح عام تلاقي صدى مستحباً لدى صاحب الفخامة رئيس الجمهورية . وقد وعد فخامته بتحقيق الرغبات في هذا الحقل برسالته الى الشعب بتاريخ ٢١ ايلول عام ١٩٤٩ .

فالانظار متجهة نحو رئيس الجمهورية ، فخامة الشيخ بشاره الخوري ، الذي بوسعه ، ولا شك ، القيام بعمل حاسم يمكن اللبنانيين من ان ينتخبوا مجلساً نيابياً يتناسب مع درجة رقي الشعب اللبناني ، وان يحظوا بحكومة وادارة حديثتين .

وعلينا ان لا ننسى انه انشيء في جنوبي لبنان دولة ديمقراطية تقدمية هي دولة اسرائيل . وان كنا نريد ان ننمي المصالح اللبنانية وندافع عنها ، وان نفتح آفاقاً جديدة امام الشعب اللبناني المدعو طبيعياً الى التأثير الخيّر في تقدم الشعوب العربية — ان كنا نرسم لوطننا هذه الرسالة فليس الطريق اليها في تقوية الاقطاعية واللجوء الى الاساليب الاولية العشائرية .

واننا نناشد مواطنينا ، من مقيمين ومغتربين ، ان يضعوا حداً لحملة تسيء كبير اساءة الى مصالح البلاد العليا . فالاصلاح المرجو في بيروت لا يبرر ابداً القطع بين لبنان المقيم ولبنان المغترب .

واننا ندعو الصحف اللبنانية في المهجر خاصة ، الى المساهمة في عمل التجدد القومي والاقتصادي لصالح جميع اللبنانيين .

٥ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية

يبدو امر توازن مدفوعاتنا الخارجية من الشؤون الاقتصادية الهامة التي تجابهنا قبل غيرها .

ولقد نشرت جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية ، سنة ١٩٤٨ ، كتاباً عنوانه « التصميم الانشائي للاقتصاد اللبناني واصلاح الدولة » ، ضمنته نتائج ابحاثها ودروسها في هذا الموضوع ونشرت فيه ايضاً لائحة دورية بثروة لبنان المنقولة بين ١٩١٤ و ١٩٤٦ مع ارقام السنوات ١٩١٤ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٩ و ١٩٤٦ ، كما انها ذكرت فيه موازين المدفوعات الدولية في لبنان للسنوات ١٩٢٨ ، ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ وتقديراتها للسنتين ١٩٤٧ و١٩٤٨ .

ويستخلص من جميع هذه الابحاث ان لبنان يتسورد بصورة متتابعة ستة اضعاف قيمة مصدراته. اما العجز في ميزانه التجاري ، اي الخمسة اسداس ، فيدفعه بانتاج الخدمات من مثل التجارة الدولية وارساليات المغتربين والسياحة والتعليم والمستشفيات وغيرها . ونشيرهنا الى ان باباً هاماً ، هو نفقات الجيوش الاجنبية المرابطة على الاراضي اللبنانية ، قد زال بسبب بلوغ لبنان الاستقلال وممارسته جميع صلاحيات السيادة .

ولقد كان رصيد حسابات سنوات الحرب الست في صالح لبنان لما حقق من تصديرات غير منظورة هامة (اذ بلغت نفقات الجيوش ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار) لايقابلها استيرادات معادلة . ولقد جرت في السنوات ١٩٤٦—١٩٥٠ تصديرات في رؤوس الاموال بلغت ٢٠٠ مليون دولار على وجه التقريب ، واعاد لبنان تخزين بضائعه التجارية وجابه استهلاكاً متصاعداً للمواد الاجنبية .

*
* *

ولم تنته بعد جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية من ضبط حساب الدخل الوطني اللبناني الذي باشرت به منذ زمن . فهناك عناصر عديدة هي موضوع تحريات دقيقة .

غير انه يمكن تقدير هذا الدخل موقتاً على الوجه التالي :

سنة	١٩٤٤	:	٨٥٠ الى ٩٠٠ مليون ليرة لبنانية
«	١٩٤٦	:	٦٠٠ « ٦٥٠ « «
«	١٩٤٨	:	٧٠٠ « ٧٥٠ « «
«	١٩٤٩	:	٦٢٥ « ٦٧٥ « «

وتجدر الاشارة الى ان دخل طبقات المزارعين والفلاحين ضئيل بالنسبة الى دخل اصحاب الحرف والاجراء ، وان كلفة المعيشة مرتفعة ارتفاعاً كبيراً في المدن الكبرى .

*
* *

ويدفع الشعب اللبناني اكثر من ١٢٠ مليون ليرة لبنانية بين رسوم وضرائب اي ما يعادل نيفاً وثلاثين دولاراً للشخص الواحد . وهي نسبة لا تعادلها نسبة في باقي بلدان الشرق الادنى ، ما

عدا اسرائيل .

ومما يجعل حمل الضرائب الاميرية كثير الثقل على الطبقات العاملة كون ٨٥ بالمئة من الضرائب والرسوم غير مباشرة تستوفى على المواد المستهلكة .

ان حالة كهذه يجب ان تهيب بسلطات هذه البلاد للعمل الجدي على تأمين العدالة الاجتماعية في توزيع الضرائب .

الباب الثاني

التوازن الاقتصادي اللبناني

يستغرب كل من لم يقم بدراسة عميقة لموارد الثروات ولأبواب دخول الاموال الهامة التي تستفيد منها هذه البلاد، كيف يتمكن لبنان من موازنة مدفوعاته الخارجية.

فهذه الحالة في لبنان نسيج وحدها في العالم، اذ اننا البلد الوحيد الذي تبلغ النسبة بين صادراته وارداته ١ الى ٦. ومع ذلك فلبنان يزيد غنى ويحتفظ اهلوه بمستوى عال في معيشتهم.

وترى البنايات الجديدة ترتفع بالآلاف في بيروت وطرابلس ومناطق الاصطياف وفي كل مكان من الاراضي اللبنانية.

ولقد استوردنا في السنوات الخمس الاخيرة نيفاً وثمانية آلاف سيارة، ويظهر ان سيارات الاجرة في لبنان تتفوق اناقة على غيرها في اي بلد آخر. اما آلاف البرادات والراديوات والانشاءات المنزلية للخدمة فمعدة جميعها لزيادة الرفاهية عند السكان.

فاللبناني يعيش بسعة ورخاء في بيته، وهو يلبس جيداً ويأكل جيداً، ويرسل اولاده الى المدارس دافعاً عنهم الرواتب والنفقات، ويرتاد دور اللهو والسينما. وبين العائلات اللبنانية اكثر من ١٥ بالمئة تقتني الخدم.

ويتوفر عند ثلاثين الفاً منها محلا اقامة: الاول في بيروت او طرابلس او صيدا او جونيه او زغرتا او غيرها والثاني في المرتفعات للاستفادة من مناخ الجبل المعتدل في فصل الصيف. ولا يعيق الاصطياف نشاط الناس او يوقفه، فهم يتنقلون صبحاً ومساء بين مراكز اعمالهم ودورهم الصيفية.

ويتمتع عمال المصانع والموظفون والاجراء بعطلة سنوية مدفوعة تبلغ ١٥ يوماً يقضونها غالباً في الجبل ، وكثيرون هم الذين يقضون نهاية اسبوعهم خارج المدينة .

واللبنانيون شعب جاد نشيط تدل الحقول والبساتين والجبال والهضبات التي حوّلها الى اجلال وجنائن مزروعة غناء ، على جهده المتواصل وعالي همته .

* * *

وفي رأينا ان عرضاً مفصلاً لوجوه النشاط ولموارد الثروات في لبنان يتجاوز نطاق هذا البحث . فجمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية تسرّ بان تهدي المشتركين الكرام في مؤتمر الاحلاف اللبنانية السورية الاميركية ممن يحسنون احدى اللغتين العربية او الفرنسية ، نسخاً من كتابها الذي صدر عام ١٩٤٨ بعنوان « التصميم الانشائي للاقتصاد اللبناني » في كل من اللغتين المذكورتين .

غير اننا نثبت في هذا الفصل عرضاً موجزاً خصيصاً بهم .

وليسمح لنا ، كمقدمة له ، ان نذكر بان اللبنانيين المغتربين ساهموا مساهمة جلى في المحافظة على الثروة الوطنية في لبنان ونموها ، وعلى المستوى العالي في معيشة اللبنانيين المقيمين .

فهناك عشرات آلاف اللبنانيين ممن هاجروا خلال الخمسين سنة الاخيرة ، عادوا الى وطنهم الام ووظفوا فيه ثروات هائلة .

وهناك غيرهم ممن واظبوا على ارسال الامدادات الهامة لذويهم ، حتى ليمكن القول بان حياة آلاف العائلات تقوم على الاموال التي يتلقاها افرادها من ابنائهم او اخوانهم المقيمين في الخارج .

ولقد شيدت مئات البنايات ، ويشاد غيرها اليوم ، من رؤوس الاموال التي جمعها اللبنانيون في ارض الغربة . ويلاحظ ان بين اصحاب الثروات الهامة في لبنان ، عدداً من المغتربين القدماء وظفوا رؤوس اموالهم في وطنهم وما يزالون يزيدون فيها .

* * *

وان كان الاقتصاد اللبناني نما نمواً محسوساً في السنوات الاخيرة فذلك عائد الى توسيع المساحات المزروعة باشجار الفاكهة ، والى انشاء المعامل والمصانع الجديدة ، والى التقدم في اعمال التابلاين وانجاز مطار خلده الدولي .

وان امكانات لبنان كبيرة في تصدير المنتوجات الوطنية من صناعية وزراعية . ويكفيه ان يعتمد

حكامه سياسة تجارية ملائمة تفتح له اسواقاً جديدة ، ليضاعف رقم صادراته ويرفعها من ٢٠ الى ٤٠ مليون دولار ، منمياً ، في الوقت نفسه ، امكاناته في انتاج الخدمات التجارية وغيرها .

وفي ما يلي جدول لميزان المدفوعات الدولية في لبنان للسنة ١٩٤٩ بملايين الدولارات الاميركية :

الخارج		الداخل	
— استيراد (مع الاستيراد من سوريا)	١٢٠	— تصدير (مع التصدير الى سوريا)	٢٠
— سياح ومصطافون في الخارج	٢	— عمولة على الاستيراد ٥ ٪	٦
— طلاب لبنانيون وبعثات علمية في الخارج	٠،٥	— ارباح على تجارة سوريا الخارجية	٥
— ميزان ارباح العمال السوريين في لبنان (بعد حسم ارباح العمال اللبنانيين في سوريا)	١	— ارباح المرور (ترانزيت) وتجارة اعادة التصدير واعمال التجارة الدولية (ما عدا سوريا)	٨
— ريع الاموال السورية الموظفة في لبنان وارباح التجار السوريين المقيمين في لبنان (الاقسام المنقولة الى سوريا)	١	— ارباح من التجارة الدولية في العملة وسبائك الذهب ومن معاملات القطع	٨
— قسائم مدفوعة للخارج (ما عدا سوريا) وارباح شركات الملاحة الجوية والبحرية والمصارف وشركات النفط والضمان والافراد	٤	— موارد الاغتراب: نقل رؤوس الاموال الى الوطن وارساليات المغتربين والانفاق الحاصل محلياً من المغتربين	٢٠
— تمثيل دبلوماسي وقنصلي لبناني في الخارج ونفقات اشتراك في المؤتمرات الدولية (بعد حسم المداخيل القنصلية)	١	— اموال الاجانب من سوريين وغيرهم ممن يتمركزون في لبنان	٤
— اموال شتى منقولة الى الخارج لقاء خدمات معينة	٠،٥	— اموال اللاجئين الفلسطينيين العرب ، رؤوس الاموال الجاهزة والمأخوذة من ثرواتهم في الخارج، ومساعدات دولية لهم	١٢
المجموع	١٣٠	— موارد السياحة والاصطياف : سياح ومصطافون اجانب في لبنان (وبينهم السوريون) ورسوم المرافيء والمطار ونفقات التموين بالمحروقات	

والمواد الغذائية الحاصلة	٦
— اعانات للجامعات والمدارس والمؤسسات والمستشفيات ، طلاب ومرضى اجانب (وبينهم السوريون)	٣
— خدمات شتى (ومنها التهريب)	٢،٥
— ريع الاسهم والممتلكات والاموال اللبنانية في الخارج وتقاعد اللبنانيين والفلسطينيين	٢،٥
— رؤوس اموال اجنبية موظفة في لبنان (وبينها شركات النفط)	١٥
— رؤوس اموال سورية موظفة او لاجئة في لبنان	٥
— تمثيل دبلوماسي وقنصلي اجنبي في لبنان (بعد حسم المداخيل القنصلية)، وفود دولية مختلفة ، ممثلو المنظمات الدولية	٣
— اخراج رساميل لسد رصيد ثمن البضائع المجمعة في لبنان وكانت مطلوبة برسم سوريا	١٠
المجموع	١٣٠

ان الجدول اعلاه يستدعي الملاحظات التالية :

١ — تميزت السنة ١٩٤٩ بزيادة هامة في المستوردات ذلك ان ستوكات البضائع المتجمعة في لبنان كانت قد استوردت لحاجة لبنان ، وبجزء قليل منها ، لسوريا. وان انفصال الاتحاد الجمركي الذي قررته سوريا منفردة في ١٣ آذار ١٩٥٠ كان سبباً في اغراق السوق اللبنانية بالبضائع وفي تسرب الاموال اللبنانية الى الخارج هذه الاموال التي لم يعوض عنها دخول الاموال السورية الى لبنان .

٢ — ان فصل « الاستيراد » في باب الخارج من ميزان المدفوعات سوف يعتريه هبوط محتم في

السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥١ من جراء تقييد المستوردات السورية في السنة ١٩٥٠ وتوفر ستوكات البضائع في السوق التجارية .

٣ — ان فصل « التصدير » في باب الداخل من ميزان المدفوعات قابل للهبوط في السنة ١٩٥٠ من جراء تقييد الصادرات الى سوريا . بيد انه سوف يستشعر ، ولا شك ، تصاعداً في السنة ١٩٥١ ، خاصة اذا عقدت الحكومة اللبنانية معاهدات تجارية لتأمين الاسواق الخارجية لانتاجنا الوطني .

٤ — ان فصل « ارساليات المغتربين » في باب الداخل من ميزان المدفوعات قابل ان يتصاعد تصاعداً محسوساً وان يضاف اليه فصل آخر هو « توظيف الرساميل من قبل المغتربين او الاميركيين ذوي الاصل اللبناني » هذا فيما اذا قيضت ظروف مؤاتية من اجل توظيف الرساميل في لبنان .

٥ — ان فصل « اموال اللاجئين الفلسطينيين العرب » قابل ان يزيد زيادة هامة ، خلال السنوات المقبلة ، فيما اذا اتبع لبنان والدول العربية سياسة واقعية . ومقدر لهذا الفصل ان يزداد بمئات الملايين من الدولارات المتأتية عن تصفية املاك اللاجئين — المقيمين في لبنان — او بعضها وعن دفع التعويضات العادلة بمساعدة حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات المالية والدولية .

٦ — ان انجاز الاعمال في مطار خلده سوف يزيد على عدد المسافرين الذين يمرون ببيروت ما لا يقل عن الـ ١٠٠٠٠٠ شخص كل سنة وان هؤلاء الاشخاص زبائن تكسبهم صناعة السياحة عندنا وتفيد منهم البلاد ملايين الدولارات سنوياً .

٧ — عندما يصبح بمقدور لبنان ان يمثل دوره الاقتصادي كبلد للسياحة والاصطياف ، وعندما يلجأ الى التعامل مع زبائننا الطبيعيين : وهم اللبنانيون المغتربون ، والاميركيون ذوو الاصل اللبناني ساعتذاك يتعرف فصل « مداخيل السياحة والاصطياف » الى ارتفاع هائل . وان صناعة السياحة عندنا مدعوة ان تكون مصدراً من اكبر مصادر الثروة في لبنان .

٨ — ان ميزان المدفوعات اللبناني ، كما عرض في الجدول اعلاه ، يظهر تعدد موارد هذه البلاد ومداخيلها المنظورة وغير المنظورة . ليس لبنان بالبلد الفقير . بل انه مركز ، لم يكتمل نموه بعد ، ذو امكانيات جمة لتوظيف الرساميل توظيفاً مثمراً .

٩ — ان تكوين الاقتصاد اللبناني ، بميزاته الخاصة ، وبكونه منتج « خدمات » ـ والمدين خاصة

لانتاجه الخدمات في المحافظة على مستوى معيشة اللبنانيين على صعيد مرتفع ـ يجب ان يفهم وألا يجهل. ان للبنان امكانيات جمة . وهو مدعو الى ان يلعب دوراً اقتصادياً هاماً في الشرق الاوسط العربي وفي العالم .

٠٠ — ان جيراننا السوريين وقفوا بانفسهم على متانة تكويننا الاقتصادي وكان في رأيهم ان الانفصال الذي أريد في ١٣ اذار ١٩٥٠ كافٍ ، وحده ، لتهديم الاقتصاد اللبناني الذي زعموا انه يعيش على هامش اقتصادهم . وها قد انقضت على الانفصال اربعة الى خمسة اشهر فثبت للسوريين ان الاقتصاد اللبناني ، وهو اليوم اقوى منه في كل يوم آخر، قد اخذ يتكيّف باقل ما هو ممكن من الاضطراب الاقتصادي كما اخذ يخلق لنفسه تيارات جديدة للتبادل . واذا سوريا ، وقد كادت تفقد عميلها رقم ١ ، ستعود فترتجي اعتماد طريقة جديدة في التعاون الاقتصادي بين البلدين .

ان التوازن الاقتصادي اللبناني امر واقع .

وان الاقتصاد اللبناني اقتصاد صحيح . وهو وافر الثقة في المستقبل .

***

اجل انه من الصعوبة بمكان على الاميركي الشاب الذي يعمل للانتاج مؤمناً ان عمل المصنع والمعمل هو الشكل الاوحد للانتاج ، انه ليصعب عليه ان يفهم بسهولة ان انتاج الخدمات انما هو انتاج حيوي — في نظام اقتصادي حديث مثلما كان حيوياً في عهد الفراعنة — مثله مثل انتاج اشياء الاستهلاك والبضائع المختلفة .

غير ان اللبناني الذي حمل نفسه ناحية الاميركتين ليبذل نشاطه ، والذي بدأ في ان يحمل على منكبيه وذراعيه البضائع ، متنقلا بها من مدينة الى مدينة ، ومن قرية الى قرية ، ليقرّب من المستهلك ما انتجه المنتج ، ان هذا اللبناني قد ساهم مباشرة في عملية الانتاج بان زاد ثمن البضاعة من جراء تقريبها من المستهلك .

ان جميع الخدمات مفيدة : الخدمات التجارية ، الخدمات المالية ، الخدمات التعليمية ، والثقافية والعلمية ، الخدمات السياحية ، والخدمات التكنيكية الخ ...

أليس ان حكومة جمهورية اميركا الشمالية الكبرى هي التي تشجع ابناءها على السياحة في الخارج لتمكن الدول التي لها صناعة سياحية نامية من كسب ملايين الدولارات التي تستطيع بواسطتها ان

تدفع ثمن البضائع المنتجة في اميركا .

* * *

ان لبنان ، هذا البلد الغني المزدهر ، الذي يتمتع بموارد كثيرة متنوعة ، يدعو جميع ابنائه — وولدهم المرتبطين به دائم الدوم بروابط الدم — للمساهمه معه في انماء موارده غير المستثمرة .

ان عملا كبيراً يمكن ، لا بل يجب ، ان يحقق في مصلحة الجميع ولافادة الذين يُرغبون بالمساهمة فيه .

الباب الثالث

المشاريع المالية والصناعية والتجارية

المقترح تحقيقها بالتعاون بين المقيمين والمغتربين

ان اشتراك رساميل اللبنانيين والمغتربين، مع توقع مساهمة الحكومة اللبنانية والبلديات، انما هو طريقة موفقة لمباشرة المشاريع المالية والصناعية والتجارية الكبرى. ويبدو ان هذه هي الطريقة الفضلى التي تحظى بتأييد اللبنانيين المغتربين.

وقد اكد الاستاذ فيليب تقلا، وزير الشؤون الخارجية والمغتربين، بعد عودته من رحلة استغرقت شهرين في البرازيل والارجنتين، وذلك بتصريحات له نشرت في «تجارة المشرق» بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٥٠: ان المغتربين يميلون الى المساهمة في حركة الانهاض الاقتصادي ولا ينفرون من اشتراك مالي فعلي بكبريات المشاريع، وبمشاريع مشبعة درساً، وبتصاميم محكمة، وباقتراحات تكون قد اخضعت، كلياً وجزئياً، الى درس دقيق مجرد.

وانهم يطالبون بضمانة ثانية: وهي الضمانة المتأتية عن المساهمة المحلية ـ حكومية كانت او فردية ـ بالمشاريع المنوي انشاؤها.

واننا نزيد، شخصياً، على الضمانتين السابقتين ضمانة ثالثة: وهي تأمين الاموال الموظفة وحمايتها من الاهمال، والتجاوزات والاستغلال، والضرائب والرسوم المرهقة وغير العادلة.

وبتعبير آخر فاننا نطالب للمغتربين بضمانات رسمية في حقول عديدة.

* * *

عندما اراد حضرة مدير وزارة المغتربين ان يجتمع الينا ، والى اختصاصيين آخرين ، بمكتبه ، في النصف الاول من شهر آذار ١٩٥٠، ليطلب معاونتنا في درس ووضع مشاريع الاعمال المالية والصناعية والتجارية الممكن تحقيقها باشراك اموال اللبنانيين المغتربين ، يومذاك بادرنا الى الرفض .

وكان ، في رأينا ، ان اقتراحات واقعية صريحة يصعب ان تكون عملاً مغفلاً او نتيجة عمل اجماعي تقوم به لجنة من اللجان . وان مشاريع اعمال لا يمكن ان تكون ، في حال من الاحوال ، ثمرة تنازلات متبادلة ومساومات . ذلك ان الطابع الشخصي لواضع المشاريع المسؤول يجب ان يبقى .

ومن جهة ثانية ، فان كافة الافكار الترويجية ، وجميع الدعايات ، وجميع الاقتراحات المغرية يجب ان تستبعد وتنفى .

إن الرأسمالي اللبناني او الذي هو من اصل لبناني ، المدعو الى توظيف امواله ، يجب ان نقف به تجاه الحقائق . ويجب ان تعرض عليه الوقائع بكل اخلاص . وسوف لا ترد اقتراحات بمشاريع كثيرة هي جد مفيدة لنماء الاقتصاد الوطني لمختلف الاسباب التالية :

١ — ان المشاريع المبينة ادناه صُممت ووضعت لكي تتحقق وتثمر . اذ المهم هو ان تنتج الاعمال المقترحة نتاجاً ممتازاً وان تكون بمثابة دعاية الى توظيف الرساميل الكبيرة في المستقبل . اذا حققت الاعمال المقترحة واذا تبين انها صحيحة ومثمرة فان العشرة والعشرين مليون دولار التي يقدر توظيفها في السنة ١٩٥١ او السنة ١٩٥٢ تستطيع ، في اقل من خمس سنين ، ان تجلب نحو لبنان والبلدان العربية رساميل تتراوح بين الـ٥٠ والـ١٠٠ مليون دولار .

٢ — ان افضل المشاريع التي تؤول الى نماء الاقتصاد الوطني هي المشاريع الهادفة الى زيادة الانتاج الزراعي والصناعي .

واذا كانت المساهمة من نوع الهبات فيمكن ان تستخدم في سبيل غاية اقتصادية طبيعية : كخلق المصانع لامتصاص العاطلين عن العمل ، وكزرع مزروعات جديدة الخ... بدون ما التفات الى النتاج المالي والافادة المباشرة .

اما وان غايتنا هي غير ما ذكر : وهي الاشارة الى توظيف الاموال في اعمال تثمر وتصلح ان تقوم على تحقيقها شركات مغفله كبيرة بغض النظر عن الاعتبارات السياسية ، وعن المصلحة الوطنية الحقة . ان الاعمال المقترحة ليست افضل الاعمال الممكنة . وليست هي الاكثر الحاحاً لنماء الاقتصاد

اللبناني . بيد ان القصد هو الاشارة الى مشاريع اكيدة ، يكون الخطر فيها اقل شيء ممكن .

٣ — ويجب ألا يغرب عن انظارنا ان كبار المساهمين في المشاريع الكبيرة المقترحة ، الذين سيكتتبون بالاسهم المخصصة الى اللبنانيين المغتربين، سيكونون ، على الغالب، بعيدين عن لبنان . ومن هنا ان تدابير خاصة يجب ان تتخذ للحصول على اكثر ما يمكن من الضمانات في درس المشاريع درساً تكنيكياً مسبقاً ، وفي تأمين المراقبة العامة على حسن سير الاعمال المختلفة . وعليه نقترح :

ا — انشاء لجنة مراقبة من ٣ الى ٥ اعضاء يختارهم المساهمون اللبنانيون المغتربون .

ب — انشاء هيئة تكنيكية فنية مختصة يمكن ان يعهد اليها بالتعمق بدرس مختلف الاعمال المنوي تنفيذها وبدرس الاشغال التي يقوم على تنفيذها فردياً رأسمالي واحد او ضمة من الرأسماليين المجتمعين على مشروع واحد .

ج — ونجعل هاتين الهيئتين على اتصال وثيق مع الهيئات المماثلة التي يجب ان تنشأ في بلدان الغربة والتي يجب ان تتبادل معهما التعليمات والتعاون الفني الدائم.

* * *

ان مشاريع الاشغال المالية والصناعية والتجارية المقترحة يمكن عرضها على الوجه التالي:

١ — شركة دراسات اقتصادية ومالية وفنية

٢ — بنك للاشغال

٣ — مشروع الليطاني المائي الكهربائي

٤ — مشاريع انماء التعمير

٥ — مشاريع فندقية

٦ — مشاريع صناعية

٧ — مشاريع مختلفة .

١ — شركة دراسات اقتصادية ومالية وفنية

رأسمالها ١٠٠٠٠٠ دولار اميركي موزعة الى الف سهم من مائة دولار

ان اول شركة مغفلة يجب ان تنشأ، وان اكثر الشركات ضرورة. هي شركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية يكون من شأنها ان تعنى بدرس وتدقيق كافة المشاريع المنوي عرضها على الرأسماليين اللبنانيين المغتربين.

ويكون لهذه الشركة فروع في كبيرات بلدان الهجرة اللبنانية: في النيويورك (وفي ديترويت اذا احوج الامر)، في مكسيكو، في ساو بولو (وفي الريو دي جنيرو اذا احوج الامر) في بيانوسيرس، وفي دكار، وفي القاهرة. وتؤمن هذه الفروع الاتصال بين اللجان الفنية والرأسماليين.

وان رأسمال الشركة — وقد عين له ١٠٠٠٠٠ دولار اميركي — يسدد ربعه فور الاكتتاب، ويكتتب فيه كاملاً المغتربون، فيما عدا اربعة اسهم محفوظة للبنانيين من المقيمين الذين يمكن اختيارهم بين الشخصيات التالية السادة:

اده اسكندر	رئيس غرفة الملاحة الدولية في بيروت
الخوري الشيخ فؤاد	رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
بدر البير	استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة الاميركية
بحصلي حسن	نائب رئيس جمعية تجار بيروت
بيهم عبدالله	مدير شركات
تامر فيليب	نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
جبر كمال	نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
جميل الشيخ بطرس	الرئيس الاعلى للكتائب اللبنانية
حماده الشيخ سعيد	استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة الاميركية
خديج جوزيف	رئيس جمعية تجار بيروت
سالم جوزيف	رئيس مجلس ادارة شركة الضمان اللبنانية « الاتحادالوطني»
ساره البير	اقتصادي وخبير
سباعي عبد الكريم	مدير شركات

سحماني عبد الرحمن	رئيس غرفة تجارة وصناعة بيروت
سعاده فؤاد	رئيس جمعية مصدري الليمون
سكاف الفرد	رئيس غرفة تجارة وصناعة زحله
سلام صائب	مدير شركات
شويري جورج	امين السر العام لجمعية تجار بيروت
شيحا ميشال	مدير بنك فرعون وشيحا
ضومط ميشال	مدير بنك الياس ضومط
طراد فريد	رئيس جمعية المهندسين اللبنانيين سابقا
عبد العال ابراهيم	مهندس وخبير في العلوم المائية .
عريضه الفونس	من اصحاب الصناعات
عز الدين واصف	مدير شركات
عسيلي البير	من اصحاب الصناعات
عضيمي اميل	رئيس نادي المغتربين
كتانه الفرد	رئيس لجنة بورصة بيروت
كيروز الشيخ حبيب	رئيس نقابة اصحاب الفنادق
مرّ كبريال	صاحب عدد من دور السينما
مسك الدكتور جان	خبير في العلوم الكيماوية
مسعد ادمون	رئيس جمعية تجار طرابلس
منلا نجيب	رئيس غرفة تجارة وصناعة طرابلس
نجار جوزف	رئيس جمعية المهندسين اللبنانيين
نقاش هنري	مهندس مخرج من معهد البوليتكنك .

ويسيّر اعمال هذه الشركة مجلس مؤلف من ٩ اعضاء : خمسة اعضاء ينتخبهم المؤسسون واربعة اعضاء يمكن اختيارهم بين السادة المذكورين اعلاه .

ويعين لاول مجلس ادارة مدة من ثلاث سنين . ويجوز لكل عضو ان ينيب عنه عضواً آخر من مجلس الادارة . غير انه لا يحق لاي عضو كان ان يناب لاكثر من نيابة واحدة .

وتوزع الارباح المحققة الصافية ـ بعد حسم الاتعاب المستحقة عن الدرس والنفقات العامة واتعاب

الخبراء — على الوجه التالي :

٢٥٪ لاعضاء مجلس الادارة
٧٥٪ للاحتياطي وللرأسمال

وقد ألحق مشروع النظام المعد لهذه الشركة بالنشرة هذه . ومن المرغوب فيه ان تؤلف هذه الشركة في اثناء انعقاد مؤتمر الاحلاف في آب المقبل .

٢ — بنك للاشغال رأسماله ٢٠٠٠٠٠٠٠ دولار اميركي

موزعة الى عشرين الف سهم ثمن الواحد منها ١٠٠ دولار

في اكثر من مناسبة ، خلال السنوات الاخيرة ، اعيد ذكر « بنك المغتربين » الواجب انشاؤه . وقد عقد اجتماع بهذا الخصوص في اوتيل نورماندي ، في اوائل السنة ١٩٤٨ .

وقد قال حضرة وزير الخارجية بتصريحاته المنشورة في « تجارة المشرق » بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٥٠ : ان هناك بنكاً وطنياً يكون له الامتياز باصدار اوراق نقدية ويكون دوره عظيماً في حياة لبنان الاقتصادية .

يمكن ان تكون الفكرة كثيرة التوفيق . بيد انها لا تجد لها مجالاً في تنفيذ سريع ذلك ان حق الاصدار ممنوح لبنك اجنبي وسوف يبقى بين يديه لسنوات مقبلة .

واننا نقترح اقتراحاً اكثر تواضعاً وهو انشاء بنك للاشغال يمكن ان يسمى « البنك اللبناني الاميركي ليمتد » ويوضع له نظام بنك للاشغال : قبول الودائع، خصم الاوراق ، تسليف على البضائع ، فتح اعتمادات ، كمبيو ، وكافة الاعمال البنكية العادية . وتكون لهذا البنك فروع في مختلف بلدان الهجرة . ويكون الوسيط في تحويل الاموال من مكان الى آخر .

ان البنك اللبناني الاميركي ليمتد الذي تبدأ اعماله برأسمال قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ دولار اميركي موزعة الى ٢٠٠٠٠ سهم قيمة الواحد منها ١٠٠ دولار معدّ للمساهمة في انشاء المشاريع الصناعية والتجارية ، وهو يكتتب بقسم من الاسهم التي يجب ان يوظفها في بلدان الهجرة، ويستعمل وسيطاً مالياً وبنكياً بين لبنان المقيم ولبنان المغترب .

ويُخص ٥٠٪ من الرأسمال باكتتاب المقيمين و٥٠٪ باكتتاب المغتربين .

ويعرض مشروع نظام هذا البنك لشركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية .

وتمثل شركة الدراسات الهيئة التكنيكية لوضع المشاريع والتصاميم الفنية والمالية . ويمثل البنك هيئة التنفيذ والتحقيق . ويكون تحت تصرف البنك اختصاصيون وتكون له اتصالات مباشرة مع الرأسماليين . ومنذ ان ينشأ يستطيع ان ينتدب واحداً او اكثر من الاختصاصيين للتعاون مع شركة الدراسات .

٣ ـــ مشروع الليطاني المائي الكهربائي رأسماله ١٥٠٠٠٠٠٠ دولار اميركي موزعة الى ١٥٠ الف سهم قيمة الواحد منها مئة دولار

الليطاني هو النهر الكبير الذي منبعه في البقاع على علو نحو الف متر ، والذي يجتاز هذا السهل لينصب على بضعة كيلومترات من صيدا للجنوب . الليطاني هو مفتاح الثروة اللبنانية .

ان دراسات فنية عميقة وضعت عن مجرى هذا النهر وكمية مياهه. وكان اهمها دراسة الاستاذ جوزف نجار الوزير السابق والخبير اللبناني الكبير ، ودراسة الاستاذ ابراهيم عبدالعال مدير الاشغال العامة والاختصاصي بالعلوم المائية ، ودراسات اخرى قامت على وضعها هيئات فنية من مختلف الجنسيات .

وقد حاولت شركات اجنبية ان تستحصل على امتيازات في مياه الليطاني وقوته المائية الكهربائية المقدرة بما يزيد على الـ ١٢٠ مليون كيلوات . وهي توازي قدرة ٢٥٠٠٠ طن من المازوت .

ان لجنة فنية قد انشئت في تشرين الثاني ١٩٤٦ بمرسوم رقم ٧٥٤٧ ، لتعطي اقتراحات من شأنها تعيين التصميم العام لاستخدام الثروة المائية في لبنان ، ولتقدم منهاج تنفيذ هذه الاشغال ، تقدمت بالنتائج الاولى التي توصلت اليها كما يلي:

« ترى لجنتنا انه من واجب الحكومة ان تكل الى مؤسسة واحدة مختصة درس منهاج عام وتحقيقه المضطرد . وتكون هذه المؤسسة شركة وطنية خاضعة لمراقبة الحكومة المباشرة . وعلى الحكومة ان تكتتب بنصف رأسمال الشركة على الاقل . ذلك ان عمل هذه الشركة واهميتها تتخطى ، الى البعيد ، امكانيات الافراد العاديين .

« وتطلب اللجنة ، اذاً ، ان يصار في الحال الى تقرير النقاط التالية :

١ ـ التوقف عن منح الامتيازات المائية او المائية الكهربائية الى الافراد .

٢ ـ ان تنشىء الحكومة شركة وطنية لتثمير القوى المائية الكهربائية في لبنان تكون غايتها :

ا ـ تحقيق الدراسات النهائية التي وضعت تنفيذاً للتصميم العام في تثمير الثروة المائية .

ب ـ تحقيق اعمال التجهيز المائي الكهربائي : كالمصانع ، والسدود ...

ج ـ انشاء شبكة لربط الخطوط ذات الضغط المرتفع تخطط جميع الاراضي اللبنانية .

د ـ ادغام مختلف الامتيازات الكهربائية الحالية (ان للتنوير وان للقوى المحركة) في سبيل توحيد عملية التثمير .

هـ ـ تنفيذ مشاريع الري المربوطة بانشاء المصانع المائية الكهربائية . وبصورة خاصة الري بواسطة الطلمبات .

« ان الرأسمال المقدر لهذه الشركة هو ١٠٠ مليون ل.ل. على الدولة ان تسدد نصفها على الاقل . ويجري الاكتتاب به على اقساط .

« ويستطيع اصحاب الامتياز القدامى ان يحولوا امتيازاتهم لهذه الشركة لقاء تسليمهم اسهم من الشركة الجديدة موازية لما قدموا .

« اما الاشخاص الذين تقدموا بطلب امتيازات لمشاريع جديدة فان اللجنة تقدر قيمة هذه المشاريع والدراسات على ضوء الافادة التي يمكن ان تفيدها منها الشركة الجديدة فتعادل قيمتها قيمة مشاريعهم ودراساتهم . وتحتفظ الشركة بهذه المشاريع .

« وتلتمس اللجنة موافقة مبدئية على هذه النقاط لكي تتمكن من متابعة عملها ضمن هذا النطاق والتعمق في الدرس لايجاد التنظيم والوسائل الملائمة . »

* * *

وفي درس نشر خلال شهر آذار ١٩٤٨ (الفصل السابع من كتاب التصميم الانشائي) علق الاستاذ جوزف نجار على النتيجة التي وصلت اليها اللجنة ، وقد كان منها ، بقوله :

« اننا اذاً مقتنعون بضرورة انشاء هذه الشركة الوطنية التي يجب ان تتملك الدولة اكثر من نصف اسهمها . وحيث يحذر على الدولة ان تتمادى في الانفاق . وفي هذا اجتناب مساوىء الادارة

الحكومية المباشرة ، كما فيه جعل حقل من اهم حقول اقتصادنا تحت مراقبة الدولة .

وقد رفضت الدولة اللبنانية منح امتياز في مياه الليطاني وقواه المائية الكهربائية لرأسماليين اجانب تحت اسم مستعار . وقد قررت ان تقوم بهذه الاعمال على مراحل . وسوف يفتتح قريباً اعتماد قدره ١٣ مليون ل.ل. لمباشرة الاعمال الاولية وانشاء السد في سحمر .

ويتضح ان الدولة تستقبل بارتياح قيام شركة وطنية تتولى استثمار هذه الثروة الوطنية الهامة . اما هذه الشركة فيمكن ان يجعل لها رأسمال قدره ١٥ مليون دولار تكتتب الدولة بمقدار منها يتراوح بين الثلث والنصف ويطرح الرصيد الباقي لاكتتاب عام بين المقيمين والمغتربين .

وتستحصل هذه الشركة على امتياز ثم تباشر تنفيذ الاشغال (من مصانع وسدود) ومشاريع الري. وتستطيع، فيما بعد، ان توسع نشاطها الى القوى المائية الكهربائية اللبنانية الاخرى، وان تنشىء معامل لانتاج السماد الكيماوي على اساس الازوت الخ ...

ونجد هنا واحداً من المشاريع الاكثر صحة وكسباً . ان شركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية يمكنها ان تضع تصاميم فنية ومالية مفصلة وذلك قبل انشاء الشركة المغفلة المقترحة .

٤ ـ اشغال انماء التعمير

ان اشغال انماء التعمير الوارد اقتراحها في هذا الباب ، على نوعين :

١ ـ شركة انماء التعمير

يتألف رأسمال هذه الشركة من عشرة ملايين دولار ، وتكون غايتها معالجة تلول الرمال جنوبي بيروت ، وانشاء مدينة جديدة تمتد بين بئر حسن وخلده ، على مسافة تقرب من الثمانية كيلو مترات ، على طول الشاطىء، ويكون معدل عرضها كيلو متر واحد تقريباً. وهكذا تكون قد نشأت مدينة جديدة وحديثة ، مساحتها ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع ، يجد فيها الناس احياء للسكن مرغوباً فيها. وان ٤٠٠٠ دارة و٢٠٠٠ وكالة للتأجير تستوعب ٧٥ ٠٠٠ نسمة مما يخفف الضغط عن بيروت ويسهل تمديد اوساطها التجارية .

ان ارتفاع اسعار الاراضي ذاك الارتفاع الفاحش، في المحلات الصالحة للسكن ببيروت ، حيث ثمن

ذراع الارض المربع يبلغ احياناً الـ٣ الى الـ ٥ ليرات عثمانية ذهب ، اي ما يعادل الـ ٥٠ الى الـ ٨٠ دولار للمتر المربع تجعل من هذا المشروع العقاري مشروعاً ضرورياً ، مستعجل التنفيذ ، ومفيداً .

في السنة ١٩٢٢ كان عدد سكان بيروت ١٢٠ ٠٠٠ نسمة ، وفي السنة ١٩٣٢ بلغ عدد سكانها الـ١٨٠ ٠٠٠ نسمة . وهو ما يمثل زيادة من ٥٠ ٪ في مدى عشر سنين . ويبلغ عدد سكانها حالياً ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة ، فيكون معدل الزيادة في ١٨ سنة بنسبة ١٢٢ ٪ . وقد امتد العمران لنواحي رأس بيروت ، والصنائع ، والاشرفية . بيد ان مساحة المدينة العامة لم تزد حتى ضعفاً واحداً منذ السنة ١٩٢٢ حين ان عدد السكان زاد ثلاثة اضعاف ونيفاً . ذلك ا البناء اتجه ناحية الارتفاع . وزالت بعض الجنائن . وفي هذا ما يشرح ارتفاع اثمان الاراضي المعدة للبناء ارتفاعاً فاحشاً — الى العشرة اضعاف احياناً على اساس الذهب — في بعض الاحياء .

ان انشاء بيروت جديدة ، بمساهمة رساميل من المغتربين وباشتراكها امر يتطلب تدبيراً تشريعياً وآخر ادارياً . وليس من الحق ان نخضع الرأسماليين ـ من المقيمين كانوا او من المغتربين ـ الى جشع اصحاب الاراضي الرملية . اذ يكفي شراء ١٠٠ ٠٠٠ متر مربع بثمن معتدل حتى نرى اثمان الاراضي المجاورة يقفز الى الضعف والضعفين والثلاثة اضعاف وحتى العشرة اضعاف .

اما الطريقة التي يجب ان تتبع فهي التالية :

ا — تقدر لجنة من الخبراء تقديراً عاماً مسبقاً جميع الاراضي المدعوة الى الدخول في نطاق شركة انماء التعمير .

ب — استملاك الاراضي المشار اليها للمنفعة العامة بالاثمان التي تقررها لجنة الخبراء .

ج — ان اجراء تشريعياً ـ على نحو التدابير المماثلة التي تعتمدها بريطانيا العظمى في سبيل انما التعمير ـ يجب ان تسهل تطبيق الطريقة المقترحة في المقطعين السابقين .

د — يعطى لاصحاب الاملاك المستملكة ان يكتتبوا بعدد من الاسهم موازٍ لثمن املاكهم المقدر.

وفي رأينا ، ان طريقة استثنائية مثل هذه الطريقة ، تمكن ، وحدها ، من تحقيق هذا المشروع . ولا مجال ، هنا ، لتطبيق الاصول المتبعة عادة في الاستملاك للمنفعة العامة . وان التجربة التي اجريت في خلده ابان استملاك الاراضي المعدة للمطار هناك انما هي برهنة مقنعة للتجاوزات التي تحصل لدى التخمين .

* * *

ويمكن اقتراح طريقة ثانية :

ا — التصديق على مشروع القانون المتعلق بالتقسيم والضم .

ب — ضم كافة الاراضي الداخلة ضمن نطاق الاعمال .

ج — تقدير اثمان الاراضي حبياً ـ اذا امكن ـ مع الاعتراف بحق اصحاب الحصص بان يكتتبوا باسهم الشركة او ان يستوفوا اثمان حصصهم نقداً .

د — وفي حال ان الاتفاق الحبي على اثمان الحصص لم يحصل فهناك اتفاق مالي ممكن يقوم على اصدار سندات دين (Obligations) تخول اصحاب الحصص ان يتناولوا فائدة معينة مع تملك جزء من الاراضي التي تستفيد نهائياً من اعمال التعمير او عدم تملكهم .

ويبدو ، في كل حال ، ان مشروع تعمير بيروت جديدة يؤمن دخلاً صافياً يتراوح بين الـ ٩ والـ ١٢ ٪ .

٢ ـ مشاريع مختلفة لانشاء الوكالات (ابنية خاصة)

ان انشاء وكالات في بيروت عمل يدر الارباح في كل حين ، على الرغم من الانخفاض الذي طرأ على بدلات الاجور . وان تدني بدلات الاجور قد لحقه ، على كل حال :

ا — انخفاض محسوس في نفقات البناء (من مواد ويد عاملة) .

ب — وتجويز رفع بعض الابنية من ٢٢ متراً ونصف المتر الى الـ٣٥ او الـ٣٨ متراً ونصف المتر .

وان النظام الضرائبي اللبناني ينظر بعطف كلي الى العقارات المبنية وهي معفية من ضريبة الدخل التصاعدية . وان ضريبة الاملاك المبنية هي بنسبة ٣/١ ٨ ٪ اي ما يعادل ١/١٢ من الدخل السنوي . هذا فيما عدا الرسوم البلدية المتراوحة بين الـ٢ الى الـ٣ ٪ .

وقد سبق لنا ، في اوائل السنة ١٩٤٩ ، ان درسنا امكانيات الدخل المستقبلة للمشاريع العقارية بمناسبة مشروع بناء وكالة كبرى ، في بيروت بواسطة تأسيس شركة مغفلة يتجاوز رأسمالها المليوني دولار . فقد وضعنا ، آنذاك ، تقريراً مفصلاً وزعت صور عنه لخمسة عشر رأسمالياً .

وان درس بدلات الاجور درساً مقابلاً ، على اساس الذهب ، مكننا من ان نتحقق وان نضع التقديرات كما يلي :

المعدل الوسط للاجور على اساس المتر المربع
بالغروش العثمانية الذهب

	١٩٣٠	١٩٤٨	١٩٥٥ ـ ١٩٦٠
الوسط التجاري			
المحلات التجارية	٢٥٠ ـ ٣٠٠	٦٠٠ ـ ٧٥٠	٣٠٠ ـ ٣٥٠
المكاتب (في الطابق الاول)	٨٨	١٦٥	١٠٠ ـ ١٢٠
في اماكن السكن			
منزل (في الطابق الاول)	٣٣	٥٥	٣٥ ـ ٤٠

وهنا يجدر التوقف عند بعض النقاط :

ا — ان تنفيذ التصميم التجميلي لمدينة بيروت ـ وبصورة خاصة الجادة الداخلية (البولفار) ـ سوف يسبب حركة بناء جديدة كبيرة . وقد شرع في بناء وكالات كبيرة .

ب — ان الوكالات التي فرغ ، مؤخراً ، من بنائها كانت سبباً للخيبة : ذلك ان بدلات الاجور قد انخفضت ، خلال السنتين الاخيرتين ، ولم يعد سهلاً الحصول على « خلو رجل » بالسهولة السابقة نفسها . بيد انه تجب الاشارة الى ان اكلاف البناء قد انخفضت ايضاً بنسبة ٢٥ الى ٣٠ ٪ .

ج — ومن المنتظر ان يصار الى تخفيض جديد عام ببدلات الاجور ، وسوف يلحق هذا التخفيض تخفيض مقابل على اكلاف البناء . بيد ان هذا التدني يكون اقل ، ولا شك ، في الوكالات الجديدة المجهزة تجهيزاً حديثاً : بالمصاعد ، والتدفئة ، والهواء المكيّف ، والماء الساخن ، والحمامات ، وآلات التلفون في المنازل والمحلات التجارية والاجراس ، والخزائن بالجدران .

د — هناك طريقة ، مدعوة الى ان تجد في التطبيق مجالاً واسعاً والى توفير الكسب للرأسمالي ، وهي المعاونة مع مالك الارض بشكل شراكة : اما بتقدير ثمن الارض باعتدال واعطاء المالك اسهماً بالقيمة ، واما البناء على الارض لقاء استثمار الوكالة لسنين يتفق على تعيينها .

هـ — ويبدو ان الرساميل المنوي توظيفها في اعمال عقارية ، ببيروت ، مدعوة ان تعطي ، خلال

السنوات العشر المقبلة ، كسباً لا يقل عن الـ٧ او الـ ٨٪ ومن الممكن ، ايضاً ، ان يرتفع الكسب حتى الـ ١٠ ٪ في بعض المشاريع المشبعة درساً . ويظهر ان فوائد المال المرتفعة في لبنان سوف تبقى مرتفعة وسوف تساهم بان تجعل دخل العقارات المبنية مرتفعاً هو ايضاً .

* * *

سوف تجلب لنا مشاريع بناء الوكالات انتقادات كبار الملاكين العقاريين . وسوف يبدو لهم غريباً ان يكون رئيس جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية يقترح طريقة لتوظيف الاموال جد اولية .

ولكن يجب ألا يغرب عن انظارنا ان بناء الوكالات توظيف عادي ومثمر يلجأ اليه اللبنانيون المقيمون على انه اوفر امانة من كل توظيف آخر . ومن جهة ثانية فان لبنان بحاجة الى اموال اية كانت الوجهة التي شغلت فيها .

وباستطاعة شركة الدراسات ان تضع نحواً من خمسة عشر مشروعاً عقارياً كلفة الواحد منها يتراوح بين الـ٥٠٠ ٠٠٠ والـ٣٠٠٠ ٠٠٠ دولار تنفذ اما لحساب الافراد واما لحساب الشركات المغفلة. وسوف تضع ، ايضاً ، التصاميم والخطط التكنيكية والمالية ، وتضع الدراسات التقديرية للدخل المنتظر وسوف تضع كل ذلك تحت تصرف المغتربين. ويمكن ان تخضع هذه الاعمال لرأي المهندسين اللبنانيين والاميركيين عبر البحار .

واننا نتمنى ان تكون للمغتربين مساهمة فعالة في انشاء جادة بيروت الداخلية (ring) ونأمل ان يكون هذا التوظيف منتجاً ليجر اموالا اخرى للمغتربين توظف في اشغال عقارية بلبنان .

٥ ـ المشاريع الفندقية

من المتوقع ان يكون للصناعة الفندقية ، في لبنان ، نماء كبير .

وسوف لا يصعب على مواطنينا واصدقائنا المشتركين في اجتماع الاحلاف اللبناني السوري الاميركي ان يروا بانفسهم قلة عدد الفنادق عندنا والنقص في تجهيزها .

لقد دشن مطار خلده في اول تموز ١٩٥٠ . وسوف يحط على ارضه يومياً المئات من المسافرين.

وان الثلاثة او الاربعة فنادق من الصنف الاول (او الصنف الاول ب) الكائنة في بيروت لا يزيد عدد اسرتها على الـ٤٠٠ سرير . وقد كانت ، دائماً ، مشغولة قبل افتتاح المطار المذكور .

وان بيروت باشد الحاجة الى فندقين كبيرين من الصنف الاول ، يتسع كل واحد منهما الى ٣٥٠ غرفة .

ومن جهة ثانية ان بناء كازينو وفندق كبير على شاطىء خلده ، وهو من اجمل الشطآن في العالم ، مشروع من المشاريع المنتجة الكبيرة

كما يمكن ان تقام فنادق كثيرة في مختلف قرى الاصطياف .

وان شركة للفنادق الكبيرة في لبنان ، يكون رأسمالها عشرة ملايين دولار ، يجب ان تنشأ . وان الدولة اللبنانية، وهي تنوي اقامة فندق كبير في رأس بيروت، على ارض قد صار اختيارها ، تجد نفسها سعيدة ان تكتتب ب ٢٠٪ من رأسمال هذه الشركة . وان بلدية بيروت التي دعت الى قرض قدره ٣١ مليون ل ل. (وقد اكتتب به كاملاً بنك سوريا ولبنان) للقيام باشغال التعمير تستطيع ، هي ايضاً ، ان تكتتب ب ١٠٪ من اسهم هذه الشركة . وتعرض الـ ٢٠٪ من الاسهم على المقيمين . اما الـ٥٠ ٪ وهي الرصيد الباقي فيكتتب بها المغتربون .

* * *

ان دراسات تكنيكية كثيرة تناولت موضوع الاستفادة من المشاريع الفندقية في لبنان . وقد تسنى لنا ان ساهمنا في هذه الدراسات ، خلال صيف السنة ١٩٤٥ ، عندما بحثت قضية انشاء شركة مغفلة لبنانية مصرية من اجل هذا الغرض .

وقد نتج عن هذه الدراسات المختلفة ما يلي :

ا — ان الفنادق الكبرى المقترح انشاؤها في قرى الاصطياف يكون دخلها يسيراً نظراً الى ان وقت عملها قليل (وهو يتراوح بين الـ٤٥ والـ٦٠ يوماً) .

ويجب ان ينظر الى هذا الامر من خلال نظرية معروضة فيما سيلي .

ب — ان الفنادق الكبرى التي يثمر انشاؤها وتشغيلها هي الفنادق المدعوة ان تعمل طول ايام السنة . ويجب ان يكون اختيار موقعها وكيفية تصميمها سبباً في رد بعض النفقات الاولية وذلك من جراء الزيادة التي تطرأ على اثمان الاراضي المجاورة والتي يجب ان تشرى قبل المباشرة في البناء. وان كازينو

يجب ان ينشأ الى جانب كل فندق كبير وهو كفيل بان يؤمن دخلاً كبيراً .

ج — ان قائمة الفنادق الكبرى المقترح انشاؤها يمكن ان تكون مؤمنة كما يلي :

الموقع	عدد الفنادق	عدد الغرف	مجموع عدد الغرف
بيروت	٢	٣٥٠	٧٠٠
خلده	١	٢٠٠	٢٠٠
طرابلس	١	١٥٠	١٥٠
الارز	١	٣٥٠	٣٥٠
شتوره	١	٢٠٠	٢٠٠
	٦		١٦٠٠ غرفة

د — ان عدد السياح الكبير ، وعدد المسافرين والمارين للسياحة عبر البلاد ، وغواة الرياضة الشتوية ، والمصطافين ، والمدعوين الى الاقامة في لبنان إن لعطلة او لراحة دورية من عناء العمل ... ان كل ذلك يؤمن للفنادق الكبرى — كما هي في تصورنا — زبائن يشغلونها بنسبة ٥٠ الى ٨٠ ٪ من قدرتها على العمل .

وهناك عنصر هام في ازدهار الصناعة الفندقية وهو وجود زبائن كثيرين من البيروتيين يكونون اغنياء وزبائن دائمين . فالبيروتي ينفق عن سعة . وهو العميل الدائم للصناعة الفندقية وللكازينوهات الكائنة في قرى الاصطياف كما هو العميل الدائم للرياضة الشتوية . ففيما عدا طبقة الاغنياء — وقد ازدادت زيادة هامة خلال الحرب — فالبيروتي الذي يؤمن دخلاً كافياً ينفق بدون حساب .

وهناك دلائل يجب ان تعطى كامل اهميتها :

١ — ان الشبيبة البيروتية تهتم اكثر فاكثر للرياضة الشتوية . ان فندق الارز وقد أعدّت له اقلة كهربائية في الهواء(Télésiège) وهي قيد الانشاء ، وفندق شتورا اذا ما ربط الى ضهر البيدر جبل الكنيسة بناقلتين اثنتين يصبح لهما زبائن اكيدين .

٢ — ان عائلات لبنانية كثيرة تظهر ميلاً الى الاقامة في فنادق الجبل والشواطىء .

وسوف ينمو هذا الميل اذا ما انشئت الفنادق الكبرى .

* * *

اما فيما يتعلق بالفنادق المقترح انشاؤها ، في مراكز الاصطياف ، فاننا نسترجع هنا بالحرف الواحد الاقتراح الذي ادلينا به في كتابنا « التصميم الانشائي » (في الصفحة ٤٠٠ من الاصل العربي) وهو ما يلي :

«خلال فصل الصيف في السنة ١٩٤٥ درس رأسماليون لبنانيون ولبنانيون — مصريون مشروع تأسيس شركة مساهمة يكون رأسمالها خمسة عشر مليون ليرة لبنانية لبناء ثلاثة فنادق كبرى (بالاس) وفنادق اخرى ، فلم يبلغوا الى التغلب على الصعوبات التالية :

— اصلاح نظام الشركات المساهمة الضرائبي .

— عدم معرفة مصير لعب القمار .

— ضرورة التوصل الى استملاك بعض الاراضي المعينة استملاكاً جبرياً .

— جر المياه الى مواقع هذه الفنادق .

فارجىء تحقيق هذا المشروع .

«وان كملا مالية اخرى واجهت مشاريع مماثلة ، وظلت مشاريعها بعيدة عن التحقيق .

فاذا كانت البادرة الشخصية لم تستحثها مظاهر الكسب ولم يدعها الربح المقدر لتوظيف رساميل ضخمة في اشادة واستثمار الفنادق في مراكز الاصطياف التي تعمل اكثر من ٤٥ — ٦٠ يوماً . فيعود على الدولة ان ترضى ببعض تضحيات .

«وبرأينا ان الدولة اللبنانية وبعض البلديات يجب ان تساهم حتى الـ ٥٠ ٪ من اصل اكلاف بناء الفنادق الكبيرة ، بنسبة فندق كبير في كل مركز اصطياف : فتقدم الدولة ٣٠ ٪ وتقدم البلدية التي يقوم على ارضها البناء ٢٠ ٪ ولا تستفيد الدولة والبلديات من الارباح الا اذا أمّن للرساميل الخاصة ربح يزيد على الـ ٥ ٪ .

« ويجب تطبيق هذه الطريقة ابتداء من السنة ١٩٤٨ في كل من الـ ٣٠ او الـ ٤٠ مركزاً للاصطياف في لبنان ، ويجب ان يكون عدد اسرة الفنادق البلدية ٥٠٠٠ سرير على اقل تعديل .

« ويجب ان يستفيد الذين يوظفون رساميلهم في اشادة الفنادق والدارات من اعفاء ضرائبي عن عشر سنين ومن بعض فوائد اخرى . »

ان هذه الاقتراحات ، وقد وردت منذ سنتين ، لم تزل هي الصالحة التي يقتضي العمل بموجبها .

وان مشروعاً انشائياً ، يرصد له اعتماد من ٨٤ مليون ل.ل. يتحتم ان يناقشه المجلس النيابي

وان يقرّه .

واننا ننصح بان تخص ١٥ مليون ل.ل. للمساهمة في انشاء الفنادق بمراكز الاصطياف . وهو ما يمثل ٣٠ ٪ من اصل رأسمال عام قدره ٥٠ مليون ل.ل.

وان تدبيراً تشريعياً يجب ان يجعل من اكتتاب الدولة ب ٣٠ ٪ من رأسمال كل شركة مغفلة تتولى انشاء فندق كبير في مراكز الاصطياف امراً الزامياً وان هذا التدبير التشريعي يخوّل الادارة حق التخلي عن المداخيل ما دام الرأسماليون المساهمون لم يحرزوا دخلاً سنوياً من ٥ ٪ .

ويجب ان يبذل اللبنانيون المقيمون ما في جهدهم لاقناع اهلهم واصدقائهم المغتربين بان يكتتبوا بال٥٠ ٪ من اصل رساميل مختلف الشركات المغفلة المقترح انشاؤها . اما ال ٢٠ ٪ ، وهو رصيد الرأسمال ، فيكتتب به المقيمون او البلديات .

ويمكن تطبيق هذه الطريقة خاصة في المراكز التالية :

زحلة ، بعلبك ، اهدن ، بشري ، حصرون ، ريفون ، ضهور الشوير ، بكفيا ، برمانا ، حمانا ، جزين ، مرجعيون .

وان مواطنينا المقيمين مدعوون الى وضع المشاريع والى مناقشتها مع المشتركين في اجتماع الاحلاف . ولا تستطيع الحكومة ، ولا المجلس يستطيع ، رفض الاشتراك الرسمي في تحقيق هذه المشاريع الكثيرة الافادة لنماء الاقتصاد الوطني والمحلي .

٦ — المشاريع الصناعية

ان مغتربين لبنانيين كثيرين اظهروا اهتمامهم لمختلف المشاريع الصناعية. وقد طلبوا من المؤسسات الرسمية بعض الايضاحات فقدمت اليهم هذه المؤسسات بعض الاحصاءات عن الاستيراد اللبناني لبعض الاصناف المطلوبة . بيد انه لم يكن في الامكان ان توضع لهم التصاميم والمشاريع المختصة.

ينتج من هنا ان شركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية التي ورد اقتراح انشائها اعلاه انما تكون ذات فائدة عملية هامة اذ انها تكون ، ابداً ، مستعدة الى اجابة مثل هذه الطلبات ، ووضع الدراسات اللازمة .

هناك صناعات جمة لا يوجد لها اثر في لبنان . فان اللبنانيين المغتربين الذين انصرفوا الى تعاط
الصناعات فأفادوا منها التخصص يمكنهم ان يتوفروا على انشاء صناعات مفيدة .

وان مشاريع صناعية صرف في درسها وقت طويل ، وهي سهلة التحقيق ، تجد مكاناً لعرضها
ما يلي :

١ — معامل للورق

يستورد لبنان ، سنوياً ، من اجل الاستهلاك المحلي ، وحاجات البلدان المجاورة ، نحواً من عشر
آلاف طن من الورق والكرتون تبلغ قيمتها ما يزيد على الـ٣ ملايين ونصف المليون من الدولارا
(في السنة ١٩٤٩ : ١١٠٣٧ طناً بلغت قيمتها ٧،٨٠٠،٠٠٠ ل.ل.) .

وتتزايد حاجة لبنان والبلدان العربية الى الورق والكرتون سنة بعد سنة بنسبة نماء صنا
الكتاب ، وتطور الجماهير العلمي ، وبنسبة الحاجة الى تحضير البضائع ولفها ، والى استيعاب الترابة
وصر الثمار والحمضيات وما اليها .

وفي السنة ١٩٤٩ قام اختصاصيون اجانب الى وضع دراسات وتصاميم ، بناء على طلب من
رأسماليين لبنانيين ، من اجل انشاء معمل للورق يكون انتاجه السنوي ٤٠٠٠ طن من الور
والكرتون موزعة هكذا :

ورق للصر	١٤٠٠ – ١٦٠٠	طن	٣٥ الى	٤٠
ورق جرائد ، وورق معد لمطبوعات اخرى	١٠٠٠ – ١٢٠٠	»	٢٥ الى	٣٠
ورق للكتابة والرسائل	١٠٠٠ – ١٢٠٠	»	٢٥ الى	٣٠
ورق سميك	٢٠٠ – ٤٠٠	»	٥ الى	١٠

ان بعض المواد الاولية (جزوع الاشجار واغصانها ، نفايات الخشب ، ورق مستعمل ونفايا
الورق ، والشراطيط الخ...) متوفرة في البلاد بكميات كافية .

ان المواقع — على مصب الانهر — والقوى المحركة لا تنقصنا في لبنان . وان اليد العاملة المد

كن ايجادها على المحلة . واذا كان يلزم لنا بعض الاختصاصيين الاجانب فما ذلك الا لسنوات قليلة .

ويمكن لهذه الصناعة ان توفر عملا لما لا يقل عن ٥٠ عاملا :
من ٢٠ الى ٢٥ عاملا مدربين .
من ٧٠ الى ٧٥ عاملا نصف مدربين
من ٦٠ الى ٧٠ عاملا عاديين

وتكون اثمان الماكينات نحواً من ٧٥٠٠٠٠ دولار . وتبلغ نفقة المعمل العامة (من ثمن الارض، لبناء ، وجر المياه ، والانشاءات الفنية ، والونشات، والخطوط،والمحركات الخ ..)١٢٥٠٠٠٠ دولار
يستلزم تنفيذ هذا المشروع تأسيس شركة مغفلة ذات رأسمال قدره ١٥٠٠٠٠٠ دولار .ويكتتب قيمون بنصف كمية الاسهم .
ليس في اوروبا او اميركا بلد لا يملك مصانع للورق . وللهند والباكستان مصانعهما . وبالقرب منا تركيا مصانع للورق . وقد انشأت اسرائيل ، مؤخراً ، مصنعاً ضخماً للورق .
فان لبنان اذا ما انشأ مصنعه للورق يتجنب ان يستمر اخراج الملايين من الدولارات التي يجب يستحصل عليها من السوق السوداء . بل انه يستطيع ان يدخل قطعاً نادراً اليه بان يبيع ورقه صنوع على ارضه من البلدان العربية .

ـ مصانع لصنع السوبرفوسفات

ان جماعة من اللبنانيين والاردنيين درسوا خلال السنتين ١٩٤٩ و ١٩٥٠ امكانية انشاء مصنع لسوبرفوسفات ذي قدرة على الانتاج السنوي من ٧٠ الى ٧٥ الف طن وهي كمية تتجاوز مراراً الكمية ي تستهلك محلياً . ويمكن زيادة هذه الكمية بنسبة تتراوح بين الـ ٣ الى ٥٠٠٠ طن في السنة . اما ائد فله سوق رائجة على ارض البلدان المجاورة .
ويغني مصنع انتاج الحامض الكبريتي عن الكبريت الخام المستقدم من قبرص بواسطة المراكب راعية . وفي المواد المستخرجة من مناجم شرقي الاردن ، بالقرب من عمان ، كمية وافرة جداً من سمنات الطبيعي تحتوي على قدر ٨٦ ٪ . وتنقل ٤٠٠٠٠ طن بواسطة كميونات الشحن . وقد درس

التصاميم والتقديرات خبراء اجانب . وان شركة مرفأ بيروت مستعدة لبناء منشآت خصوصية للتفريغ والشحن .

وان بعض رجال الاعمال من رعايا المملكة الهاشمية الاردنية مستعدون للمساهمة في تقديم الرأسمال ، ولبيع الفوسفات بثمن يقل عن الثمن المعين له في كونتوار باريس من ٥ الى ٧ ٪

يبدو ان المشروع صحيح ويساعد على انماء الزراعة الوطنية .

ويمكن انشاء شركة مغفلة رأسمالها مليون دولار توزع بين الاردنيين ، واللبنانيين المقيمين واللبنانيين المغتربين .

٣ ـ مستودعات للتبريد

ان مستودعات للتبريد كثيرة قد انشئت خلال السنوات الاخيرة ، في بيروت ، طرابلس ، بكفيا ، ريفون ، الخنشاره ، صور الخ ... بيد ان اتساع زراعة الاشجار المثمرة يجب ان يفضي الى اتساع في انشاء مثل هذه البرادات .

وقد تقدمت مصانع اوروبية كبرى ، في السنة ١٩٤٩، بتصاميم مفصلة ، من اجل انشاء مستودعات للتبريد تكون من ضمنها غرف للثمار مستقلة بحيث ان كل صاحب بستان تكون له غرفته المستقلة من ضمن مجموع البرادات .

ان تأسيس شركة مغفلة رأسمالها مليون دولار تستطيع ان تنشيء ١٥ مجموعة من البرادات تتسع كل مجموعة منها لـ ١٥ الى ٢٠ غرفة للثمار مستقلة . ويمكن الشركة ان تؤجر هذه الغرف او ان تبيعها من افراد تجمعهم تعاونيات للتبريد .

وان انشاء مجموعات برادات في كل واحد من مراكز انتاج الثمار يمكّن من تخفيض نفقات الادارة والمراقبة الفنية تخفيضاً محسوساً وبالتالي من القبول بتعريفة جد متدنية .

بيد ان هذا المشروع صحيح ومفيد . ونرى ، في الحاضر ان ثمار لبنان وخضاره ، وهي تقطف في وقت واحد، يباع قسم منها باسعار زهيدة جداً للاستهلاك المحلي. وان ايداع هذه الثمار في البرادات يحفظها لكي تخرج فتباع ، اما على السوق المحلية واما للتصدير ، باسعار جد مرتفعة. وما ذلك الا بعد اشهر قلائل .

٧ — مشاريع مختلفة

لقد توخينا ، خلال هذا العرض للمشاريع الاقتصادية والمالية الواجب تحقيقها باشراك رساميل اللبنانيين المغتربين ، المحافظة على الطابع العملي الواقعي في المشاريع المقترحة .

وان مشاريع كثيرة، على انها تبدو ممكنة التحقيق ، لم نأتِ على ذكرها : وهي المشاريع الآخذة التحقيق كالتسليف العقاري ، والتسليف الصناعي ، والزراعي ، والفندقي وكل مشروع آخر يستلزم يضاً دراسات تكنيكية فنية اوفر. وهذه بعضها (١) شركة للملاحة البحرية (٢) معامل لتجفيف الثمار الخضار (كونسرفا) (٣) نادٍ للمهاجرين .

١ — شركة للملاحة البحرية

بناء على طلب جماعة من اللبنانيين والمصريين وضعنا ، في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٦ ، درساً تناولنا يه قضية انشاء شركة لبنانية للنقل البحري . وقد اخذنا بعين الاعتبار ، في الدرس المذكور ، الازدياد لهام الذي ازداده النقل الجوي . ثم اقترحنا طريقة مختصة بالملاحة البحرية تتفق والحاجات اللبنانية . ووصلنا الى النتائج التالية :

١ — ان الطائرة سوف لا تقوى على الغاء الباخرة المعدة لنقل المسافرين شرط ان تعتمد طريقة حديثة : كتأمين السرعة ، والراحة ، والسلوى .

٢ — ان البواخر السريعة المعدة لنقل الثمار والمراكب الشراعية الآلية المعدة للنقل على الشواطىء (كابوتاج) بين مرسين والاسكندرية ليست مشروعاً فاشلاً .

وقد ورد اقتراح بانشاء شركة للملاحة البحرية رأسمالها ١٠ ملايين ل.ل. وكان على هذه الشركة ن تبني :

١ — باخرة للترف حمولتها ٧٠٠٠ طن مجهزة احسن تجهيز بحيث تتسع ل ٢٧٥ مسافراً ، تخص بتأمين النقليات بين بيروت والاسكندرية من ١٥ حزيران الى ١٥ تشرين الاول . وبالرحلات المتنوعة في البحر الابيض المتوسط خلال ما يتبقى من السنة وذلك بالاتفاق مع شركات السفر، والشركات الدولية للسياحة (وهي الطريقة التي اتبعتها نبتونيا من شركة سيتمار منذ ٣٥ سنة، وهي الطريقة التي استعاونتها يضاً اسبيريا). وتجهز هذه الباخرة بصالونات كثيرة الاناقة من اجل اقامة الاعياد والحفلات، وبصالون

تحتفظ به لالعاب القمار (بكارا ، روليت ، بول) ، سينما ، بحيرة للسباحة ، وكاراج يتسع ل ٧٥ او ٨٠ سيارة اوتوموبيل .

وتستخدم هذه الباخرة في ان تكون كازينو طافياً على الماء كل مرة ترسو بها في مياه مرفأ بيروت وهو مرفأ ارتباطها .

٢ — باخرتان سريعتان زنة الواحدة منهما ٣٥٠٠ طن مجهزتان بمستودعات للتبريد تنقلان الثمار والبضائع ، وتعملان بصورة عادية بين بيروت ومرسيليا وبصورة استثنائية في البحر الشمالي .

٣ — اربعة مراكب شراعية آلية زنة الواحد منها ٣٠٠ طن تؤمن النقليات بين مرافىء المشرق .

* * *

ان تقريراً بتاريخ ١٢ اذار ١٩٤٧ وضعه المستشار الفني لجماعة الرأسماليين المصريين — وقد كان وزيراً سابقاً للتجارة والصناعة في مصر — جاء يوافق على تقريرنا الموضوع بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٦ . وهو يقترح اتفاقاً يعقد مع بعض الشركات الدولية للسياحة ، كما يقترح درس امكانية الملاحة في البحر الاحمر وبين البصرة وقناة السويس .

وقد حالت الحرب في فلسطين دون انشاء هذه الشركة .

وبديهي ان تكون قد تغيرت الارقام الواردة منذ اربع سنين والتي تتعلق باكلاف بناء البواخر وكميات البضائع التي يمكن تأمين نقلها واجور النقل وغيرها مما تستلزمه دراسة هذه الصناعة .

بيد انه يمكن اعادة درس هذا المشروع .

٢ ـ معامل لتجفيف الثمار والخضار (كونسرفا)

ينتج لبنان الثمار والخضار الاكثر تنوعاً . بيد ان اثمان هذه المنتوجات لم تزل كثيرة الارتفاع وهذا مما يعيق انشاء معامل التجفيف للثمار والخضار . ان اتساع زرع الاشجار المثمرة ، وتوفر الري ، وامكانية تدني اكلاف المعيشة والاجور كل هذا مما يجب ان يفضي الى انخفاض في نفقات الانتاج العائدة للثمار والخضار .

ويمكن ان تنشأ في لبنان معامل للتجفيف ، تكون تحت تصرفها عشرات آلاف الاطنان من المواد الاولية ، ولكنه يبدو ان سنتين او ثلاث سنين تنقضي قبل ان تحقق مثل هذه المشاريع وقبل

ان تثمر .

ان هذه الصناعة ، وهي مدعوة الى ان تتسع اتساعاً كبيراً في المستقبل ، يجب ان تذكر في هذا العرض :

٣ ـ « ناد للمهاجرين » شركة رأسمالها ١٠٠٠٠٠٠ دولار

موزعة الى ١٠٠٠٠ سهم قيمة الواحد منها ١٠٠ دولار .

كان قد اقتُرح ، منذ سنوات ، انشاء شركة مغفلة يكون رأسمالها مليون دولار وتكون هي بيت المغترب ومركز المغتربين الاجتماعي لدى وصولهم الى لبنان .

ويستثمر هذا النادي مؤسستين ملحقتين به :

ا — فندقاً كبيراً تحفظ غرفه اولاً للمغتربين العائدين ولقدماء المغتربين .

ب — شركة للتسفير تهتم بصورة خاصة بتسهيل سفر المغتربين وباستقبالهم .

وان مشروعاً مفصلاً يمكن ان يرفع لشركة الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية .

٤ — مشاريع اخرى لتوظيف الاموال

ان لبنان باشد الحاجة الى رساميل كبيرة للقيام بمشاريع ذات نفع عام . وانه لمن الحظ لو يمكّن لبنان من الاعتماد على بعض عشرات الملايين من الدولارات بغية ان تؤمم المصالح العامة المعطى بها امتيازات ، واستعادة امتيازات التنوير الكهربائي ، وجر المياه ، والمرافيء ، والخطوط الحديدية الخ..

وليسمح لنا ان نأمل تحقيق بعض المشاريع المعروضة اعلاه ، وان نأمل ازدهار هذه المشاريع يكون مدعاة طبيعية لورود رساميل لبنانية اخرى ناحية لبناننا العزيز .

الباب الرابع

دور الدولة في تشجيع توظيف الاموال

من الامور المرغوب فيها جداً مساهمة اللبنانيين المغتربين في تمويل النهضة الاقتصادية في لبنان .

فلبنان بلد جديد واسع الامكانات يترتب علينا ان نعمل فيه وننظم كل شيء .

ويتطلب استثمار موارده الطبيعية وجميع ثرواته ، وتجهيزه تجهيزاً تاماً لتمكينه من القيام بدوره الاقتصادي — يتطلب ذلك مئات الملايين من الدولارات .

ولقد وظف فيه ، في السنوات الخمسين الاخيرة ، رؤوس اموال اجنبية هامة ، ولا يزال هذا العمل مستمراً .

فعلى الحكومة ان تسهل وتشجع احلال رأس المال الوطني مكان رأس المال الاجنبي في المشاريع الخاصة وفي تمويل التجهيز .

ومما لا جدال فيه ان تقدم الطيران اجتزأ في المسافات وقرب المغتربين من وطنهم الام فجعل نيويورك مثلا على بعد ٢٤ ساعة طيران من بيروت .

غير ان رصد قسم من رؤوس اموال اللبنانيين المغتربين قصد مساهمتهم في المشاريع الاقتصادية الوطنية الكبرى يتضمن شروطاً تمهيدية منها :

١ — ان يبت نهائياً بوضع المغتربين اللبنانيين السياسي . هذا مع العلم انه ليس من المحتم ان يعدل الاعتراف بحقوق المغتربين السياسية والانتخابية، اسس التمثيل الطائفي ونسبته .

٢ — ان يحقق باسرع ما يمكن، الاصلاح السياسي والمعنوي الذي وعد به رئيس الدولة في رسالته بتاريخ ٢١ ايلول سنة ١٩٤٩ . اذ انه يجب ان يتوفر للمغتربين في وطنهم الام ما يعايشونه كل يوم في البلدان الحرة الراقية التي يقطنونها من نظام سياسي كامل وحكومة وادارة وعدل لا غبار عليها .

٣ — ان ينشأ في لبنان نظام اقتصادي ونظام ضرائب يقدمان اوسع الامكانات وحقلا شاسعاً للعمل.

وان يتوقف مكتب القطع عن اقتطاع ١٠ ٪ من الدولارات الموظفة بالسعر الرسمي ، وان تقوم الادارة بجهد جدي لتأمين جر المياه وتوزيع القوة المولدة والطاقة الكهربائية بشروط منتظمة واسعار معقولة .

٤ — ان يجري ، اخيراً ، عمل تشريعي واداري فعال لتسهيل تحقيق بعض المشاريع .

***

قصدنا الاحتفاظ لهذه النشرة بطابعها العلمي الفني ولذا تجنبنا جميع المشاحنات السياسية . غير انه كان من الضروري ان نلمح هنا الى وضع المغتربين السياسي والى ضرورة تحقيق الاصلاح الموعود به. ونكتفي بهذا التلميح .

غير اننا نعتبر ان التوسع والتعليق ضروريان في الشؤون المالية والضرائبية والاقتصادية وفي بعض مظاهرها التي تهم بصورة خاصة المغتربين المدعوين الى توظيف الاموال في البلاد .

١ ـ اقتطاع ١٠ بالمئة من القطع بالسعر الرسمي

ان السوق الحرة للقطع المنشأ في لبنان والذي ساهم مساهمة كبرى في نمو عدة نشاطات ، لا يزال يحتفظ بانظمة وتدابير قد تؤدي ضرراً فادحاً بمصالح الاشخاص الراغبين بتوظيف الاموال في البلاد .

فمكتب القطع مصرح له باقتطاع ١٠ ٪ من القطع النادر الموظف بلبنان ، بالسعر الرسمي وهكذا يخسر الرأسمالي نيفاً وليرة لبنانية ونصف الليرة في كل عشرة دولارات .

فمن الواجب تعديل هذا التدبير ، على الاقل لصالح اللبنانيين المغتربين المدعوين لتوظيف رؤوس الاموال التي يحتاج اليها لبنان لتنمية اقتصادياته .

٢ ـ النظام الضرائبي الخاص بالشركات المغفلة

يخضع القانون الذي احدثت بموجبه الضريبة على الدخل، ارباح الشركات المغفلة للضريبة التصاعدية. ان هذه يجب ان تدرس بتجرد ويعاد النظر فيها .

فمنذ ١٦ آب سنة ١٩٤٤ (مراجعة الملحق رقم ١٢ من « التصميم الانشائي ») ، انتقدت جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية نظام الضرائب الذي كان منوياً تطبيقه على الشركات المغفلة .وقد جاء ، خاصة ، في هذه المذكرة ما يلي :

« ان نظام الضرائب الخاص بالشركات المساهمة ، في حالته هذه، قد يضعف من الهمة في انشاء مثل هذه الشركات . فليس من سبب يدعو الى جعل السيد فلان الذي يبني فندقاً ويستثمره كفرد لا يدفع الا ٤ ٪ كضريبة على دخل استثماره الفندقي وذلك بعد حسم القيمة المعفاة اساساً ، مما يخفض الرسم الذي يجب دفعه الى ٢ او ٣ ٪ ، بينما نجعل عشرين شخصاً ممن يؤسسون شركة فنادق يدفعون الحد الاعلى للضريبة اي ٢٠ الى ٢٥ ٪ . ان تدبيراً كهذا يقتل كل مبادرة الى تأسيس الشركات المساهمة . »

يجب الا تؤول امكانية انشاء الشركات المغفلة الكبرى بعناية الاشخاص المقيمين في الخارج واموالهم ، الى مظلمة في فرض الضرائب . فمن الضروري تعديل النظام الضرائبي المتعلق بالشركات المغفلة ، ولا سيما بتلك التي تنشأ برؤوس اموال اللبنانيين المغتربين .

يجب تطبيق النظام التصاعدي على الايرادات الفردية الحاصلة للمساهمين من الشركات المغفلة ، لا على مجموع ارباح هذه الشركات .

فالطريقة المثلى تكون في التوفيق بين مبادىء العدل في توزيع الضرائب وبين مصلحة الخزينة والرغبة الاقتصادية في تشجيع انشاء الشركات المغفلة للاستفادة من موارد البلاد . فعلينا اعتماد سياسة تؤول الى جلب رؤوس الاموال — من الاجانب والمغتربين — والى تشجيع توظيفها .

وفي حال تعذر اصلاح النظام الضرائبي المتعلق بالشركات المغفلة ، يبقى من الممكن تحقيق بعض المشاريع العقارية والفندقية بشكل ملكية مشتركة « مشاع » ، وذلك للافادة من نظام ضرائبي موافق . وعلى هذا الاساس يمكن تحقيق مشروع بيروت الجديدة ، بشرط ان يعمد الى تدبير تشريعي يخص المساهمين بثلاثين الى ٤٠ ٪ من اراضي المدينة الحديثة تعويضاً عن الايرادات التي لن توزع خلال الاربع او الخمس السنوات الاولى . ويعفى توزيع الاراضي هذا من الضريبة على الدخل.

٣ ـ العمل التشريعي والاداري

ان في تحقيق بعض المشاريع العمرانية الكبرى فائدة جلى في نهضة البلاد الاقتصادية . غير ان اللبنانيين المغتربين لن يقبلوا عليها الا اذا لمسوا عند نواب المجلس واعضاء الادارة مساعدة فعالة وتشجيعاً واضحا .

لقد اشرنا في ما سبق الى الاساليب التي نقترحها لاستملاك تلال الرمل جنوبي العاصمة ، وهو مثل رمزي بين الف .

فالمغتربون بعيدون عنا . وقد لا يتمكن ممثلوهم بيننا من الدفاع عن رؤوس اموالهم الموظفة وعن مصالحهم ضد كل تجاوز وتطاول على القانون كما لو كانوا يشرفون عليها بانفسهم .فيتوجب اذن اعطاؤهم الضمانات الرسمية وتأكيدهم من عناية سلطات البلاد العليا الفعالة بمصالحهم وحسن التفاتها الى ما فيه نفعهم وخيرهم العميم .

الخاتمة

ان هذا البحث وما استعرضنا فيه من مشاريع مالية واقتصادية وفنية يوافق ، في القسم الاكبر منه ، الاماني والرغبات التي عبرت عنها هيئات المغتربين اللبنانيين وجمعياتهم واحلافهم والتي نقلها الينا معالي وزير الشؤون الخارجية .

ولم يكن ممكناً في نشرة موزعة ، التوسع والتفصيل في مختلف المشاريع . غير ان بعض الهيئات من اللبنانيين المقيمين قد درست هذه المشاريع درساً عميقاً مشبعاً ، وهي تكون سعيدة في ان تساهم مع اللبنانيين المغتربين .

ويكفينا ان نذكر لهم ان جميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بمعظم هذه المشاريع مجموعة في ملفات خاصة يمكن كل راغب في الاطلاع والاستقصاء مراجعتها ساعة يشاء .

واننا لا نغتر بهذا الاتصال الاول ونبني عليه آمالاً وهمية . ولكن ، مما لا شك فيه ، ان المشاريع المطروحة سابقاً ستلفت انتباه الرأسماليين المغتربين الراغبين في توظيف اموالهم في البلاد . غير ان التحقيق النهائي وانشاء الشركات يتطلبان جهوداً كبيرة ودروساً اكثر عمقاً واتصالات جديدة ورحلات واجتماعات .

ولعل ما اشرنا به من ضرورة الاسراع في انشاء « شركة الابحاث الاقتصادية والمالية والفنية» برأسمال مئة الف دولار ، هو الطريق الامثل الذي يؤدي الى تحضير عدة مشاريع وتحقيقها ، نذكر منها خاصة مشروع « مصرف الاعمال » نجعل منه ، كما بيّنا ، العامل التنفيذي والدافع الاول لانشاء باقي الشركات .

واننا ندعو المشتركين في مؤتمر الاحلاف اللبنانية السورية الاميركية الى انشاء شركة الابحاث هذه خلال انعقاد المؤتمر .

اما وقد قمنا الان ، عن رغبة وسرور بالمهمة التي انتدبتنا اليها دائرة حكومية تهدف في عملها الى بلوغ درجات التحقيق والتنفيذ ، يخالجنا الشعور باننا ساهمنا ، على قدر المستطاع في تسهيل التعاون مع اللبنانيين المغتربين في سبيل نهضة لبنان وعمرانه الاقتصادي .

بيروت في ٢٤ تموز سنة ١٩٥٠

جبرائيل منسى

ملحق

نظام الشركة المغفلة للدراسات الاقتصادية والمالية والفنية

الفصل الاول

المادة الاولى: بين اصحاب الاسهم المنشأة فيما يلي ،والتي تنشأ فيما بعد ، تأسست شركة مغفلة لبنانية خاضعة لنصوص هذا النظام وللقوانين النافذة في الجمهورية اللبنانية .

المادة الثانية : تتعاطى هذه الشركة تحضير ودرس كافة المشاريع الاقتصادية والمالية درساً علمياً تكنيكياً وتتعاطى وضع التصاميم والخرائط ، وتحضير انظمة الشركات المغفلة المنوي انشاؤها للقيام بالمشاريع المالية والصناعية والفنية والتجارية ان كان في لبنان او في بلدان الشرق الاوسط

المادة الثالثة: يكون اسم هذه الشركة : « الشركة المغفلة للدراسات الاقتصادية والمالية والفنية . »

المادة الرابعة: مركز الشركة ومحل اقامتها القانوني ، في بيروت ، ويحق للشركة ايجاد فروع لها في مختلف المدن اللبنانية وفي الخارج .

المادة الخامسة: مدة الشركة ــ اذا لم تحل قبل اوانها او لم تمدد ــ ٤٩ سنة ابتداء من تاريخ تأسيسها النهائي .

الفصل الثاني

المادة السادسة: عيّن رأسمال الشركة بـ ١٠٠ ٠٠٠ (مائة الف) دولار اميركي موزعة على ١٠٠٠ سهم قيمة الواحد منها ١٠٠ دولار .

تعرض هذه الاسهم ، اولا ، لاكتتاب اللبنانيين المغتربين على ان لا يتجاوز اكتتابهم الـ ٩٩٦ سهما . اما الاسهم التي لا يكتتب بها المغتربون فيحق للبنانيين المقيمين ان يكتتبوا بها.

وبحال زيادة رأسمال الشركة فيكون للمساهمين القدماء الافضلية في الاكتتاب بجميع الاسهم الجديدة على نسبة السهام التي يملكونها . وان الجمعية العمومية تنظم كيفية هذا الحق

المادة السابعة: تدفع قيمة الاسهم هكذا :

ا ــ ربع القيمة نقداً عند الاكتتاب .

ب ــ الرصيد ، على دفعة واحدة او على اقساط ، بناء لطلب مجلس الادارة ، بعد موافقة مجلس المراقبة .

المادة الثامنة: بحال التأخر عن ايفاء ثمن الاسهم يحق للشركة ، بعد الانذار ، ان تبيعها في البورصة وذلك وفقا للمواد ١٩ او ٢٠ او ٢١ من قانون التجارة اللبناني .

المادة التاسعة: لا تتعرف الشركة الى اجزاء الاسهم ، بل على الذين يملكون اجزاء من السهم الواحد ان يتمثلوا بواحد منهم في جمعيات الشركة العمومية .

المادة العاشرة: لا يجوز اصدار سندات على الشركة الا بعد ترصيد ثمن كامل الاسهم وتحرير الرأسمال .

الفصل الثالث

المادة الحادية عشرة : يقوم على ادارة الشركة مجلس مؤلف من تسعة اعضاء نصفهم يكون على الاقل من الجنسية اللبنانية .

المادة الثانية عشرة : ان الجمعية العمومية للمساهمين هي التي تنتخب اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنين . ويمكن اعادة انتخابهم ابداً . ويشرط على المساهم ليصح ان يكون عضواً في مجلس الادارة ان يكون مالكاً لسهم واحد على الاقل يلصق عليه او عليها طابع يشير الى عدم جواز

التفرغ عنه او عنها ويودع في صندوق الشركة ويخصص لضمان جميع الاخطاء الادارية والتي قد يكون ارتكبها هؤلاء الاعضاء اثناء قيامهم في عضوية مجلس الادارة .

المادة الثالثة عشرة : يعين المؤسسون اول مجلس ادارة وذلك بصورة استثنائية وهو مؤلف من السادة : ...

وتكون مدة عمل اعضاء مجلس الادارة الاول ثلاث سنين .

المادة الرابعة عشرة : يستطيع كل عضواً يتعذر عليه الحضور او يكون غائباً ان ينيب عنه ، وعلى مسؤوليته الخاصة ، عضواً آخر من المجلس ، شرط ان يعطيه وكالة خاصة . لا يحق لاي عضو كان ان يعطى له اكثر من وكالة واحدة .

المادة الخامسة عشرة : ينتخب مجلس الادارة رئيساً لممارسة الصلاحيات وتحمل التبعات التي نص عليها القانون .

المادة السادسة عشرة : تتخذ القرارات في مجلس الادارة باكثرية الاعضاء الحاضرين النسبية ويقوم رئيس مجلس الادارة بتنفيذ احكام هذه القرارات.

المادة السابعة عشرة : لمجلس الادارة ان يقوم بجميع الاعمال التي يستوجبها سير مشروع الشركة على الوجه المألوف وتكون ملزمة للشركة الى هذا الحد. وكل ما تجاوزه يجب فيه الحصول على ترخيص جمعية المساهمين العمومية .

ويتوجب عليهم التقيد بجميع احكام القانون الملقاة على عاتقهم كاعضاء مجلس الادارة والمبينة في المواد ١٤٤ وما يليها من قانون التجارة .

المادة الثامنة عشرة : يجب ان يحضر نصف اعضاء المجلس على الاقل لتكون قراراته قانونية .

على هذا المجلس ان يدون قراراته بسجل خاص يحفظ في مركز الشركة ، يوقع عليه رئيس المجلس او ممثله ليصح الرجوع اليها عند الاقتضاء . وان صوراً عن هذا السجل يجب ان تبلغ الى مجلس المراقبة في مهلة يجب ألا تزيد على الثمانية ايام .

الفصل الرابع

المادة التاسعة عشرة : تنتخب الجمعية العمومية السنوية مجلساً للمراقبة مؤلفاً من ثلاثة الى خمسة اعضاء . ويكون مركز هذا المجلس في مدينة نيويورك . بيد انه يستطيع ان يوفد واحداً من

اعضائه او اكثر الى بيروت .

يمارس مجلس المراقبة الصلاحيات العامة التي تستوجبها مراقبة نشاط الشركة وفقاً لمنطوق المواد ١٧٢ وما يليها حتى المادة ١٧٨ من قانون التجارة .

يرفع مجلس الادارة تقريراً للجمعية العمومية السنوية . ويستطيع ان يدعو الجمعية العمومية الى الانعقاد ساعة لا يفعل ذلك اعضاء الادارة، وعندما يطلب انعقاد الجمعية عدد من المساهمين الذين يملكون خمس رأسمال الشركة . وهو يستطيع ذلك كلما دعت الحاجة ورأى دعوة الجمعية مناسبة .

الفصل الخامس

المادة العشرون : جمعيات المساهمين هي الجمعية التأسيسية ، والجمعيات العمومية العادية، والجمعيات العمومية غير العادية .

ان الحق في دعوة الجمعيات العادية وغير العادية يرجع لمجلس الادارة وبصورة استثنائية لمجلس المراقبة .

اما الجمعية التأسيسية فيرجع الحق بدعوتها الى المؤسسين .

المادة الحادية والعشرون : تتخذ الجمعية التأسيسية القرارات المختصة بتأسيس الشركة فتنظر فيما اذا كانت جميع الشروط اللازمة لتأسيسها قد روعيت . وتعيين اعضاء مجلس الادارة الاول كما تعين ايضاً مفوضي المراقبة للسنة الاولى .

تنظر الجمعية العمومية العادية في جميع المسائل التي تتجاوز حدود واختصاص مجلس الادارة . وتعطي هذا المجلس التفويضات اللازمة للقيام بالاعمال التي لا يكون مجلس الادارة مفوضاً بها ، وبصورة عامة ، تحدد شروط الوكالة المعطاة لمجلس الادارة لتسيير اعمال الشركة في المواضع غير المذكورة في القانون والنظام .

ويتوجب على هذه الجمعيات بنوع خاص ان تستمع الى تقرير مجلس الادارة ، والى تقرير مفوضي المراقبة ، وان تصدق حسابات السنة (الميزانية ، والحسابات العامة ، والارباح والخسائر) وذلك بعد الاستماع الى تقرير المدققين في الحسابات وان توافق على اعمال الادارة وتعطي المديرين الابراء وتعين الارباح التي يجب توزيعها الى غير ذلك من الصلاحيات

والواجبات والحقوق المفوضة اليها بحكم القانون والعرف والعادة .

وتنظر الجمعية العمومية غير العادية في جميع المسائل التي ترمي الى ادخال تعديلات على نظام الشركة دون حق تعديل جنسية الشركة اللبنانية التي يجب ان تظل عليها قانوناً .

المادة الثانية والعشرون: تصير الدعوة الى الجمعيات العمومية قبل ستة اسابيع على الاقل من تاريخ انعقاد الدورة وذلك بواسطة اعلامين يدرجان في جريدتين يوميتين يصدران ببيروت ، وباعلامين يدرجان في جريدتين يوميتين يصدران بنيويورك ، احداهما تصدر باللغة العربية ، على ان يصير الاعلان مرتين على فارق اسبوع بينهما . وتتضمن الدعوة جدول الاعمال .

تراعى في مناقشات الجمعيات العمومية وفي مقرراتها القواعد المنصوص عليها في المواد ١٧٩ وما يليها من قانون التجارة اللبناني .

الفصل السادس

المادة الثالثة والعشرون : تبدأ سنة الشركة في اول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول من كل سنة .

اما السنة الحسابية الاولى فتبدأ منذ تأسيس الشركة وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٥١ .

وتدعى الجمعية العمومية الاولى في نهاية السنة الحسابية الاولى .

المادة الرابعة والعشرون : ان ارباح الشركة الصافية السنوية توزع بعد حسم النفقات العامة واتعاب الخبراء ، وفقاً لما يلي :

١ – يجنّب ١٠ ٪ من الارباح الصافية لتأمين الاموال الاحتياطية وذلك حتى ان تبلغ هذه الاموال ثلث رأسمال الشركة .

٢ – ويوزع الرصيد كما يلي :

١ – ٢٥ ٪ لمجلس الادارة .

٢ – ٧٥ ٪ ، وهي الرصيد ، توزع على الاسهم .

الفصل السابع

المادة الخامسة والعشرون : تحل هذه الشركة للاسباب الشاملة جميع الشركات التجارية . على انه اذا اتضح من الموازنة ان الشركة خسرت كامل الاحتياطي ونصف رأسمال الشركة وجب حينئذ على

اعضاء مجلس الادارة ان يعقدوا جمعية عمومية غير عادية لتقرير ما اذا كانت الحالة تستوجب حل الشركة قبل الاجل او تخفيض رأسمالها او اتخاذ تدبير آخر .

المادة السادسة والعشرون : بحال التصفية تعين الجمعية العمومية غير العادية المصفين بناء على اقتراح مجلس الادارة او مجلس المراقبة . واذا تعذر عقدها فيعود الامر الى المحكمة .

ان تعيين المصفين يضع حداً لوكالة مجلس الادارة . غير ان اعضاء مجلس المراقبة يظلون في وظائفهم حتى الانتهاء من التصفية وذلك وفقاً للمادة ٢١٦ وما يليها من قانون التجارة اللبناني .

المادة السابعة والعشرون : لا تعتبر هذه الشركة قد تأسست نهائياً الا اذا تحققت الامور التالية :

١ – اذا اجيزت بمرسوم .

٢ – اذا انعقدت الجمعية العمومية التأسيسية .

٣ – اذا صار تعيين اعضاء مجلس الادارة، واعضاء مجلس المراقبة والمدققين في الحسابات.

٤ – اذا تمت معاملات النشر القانونية .

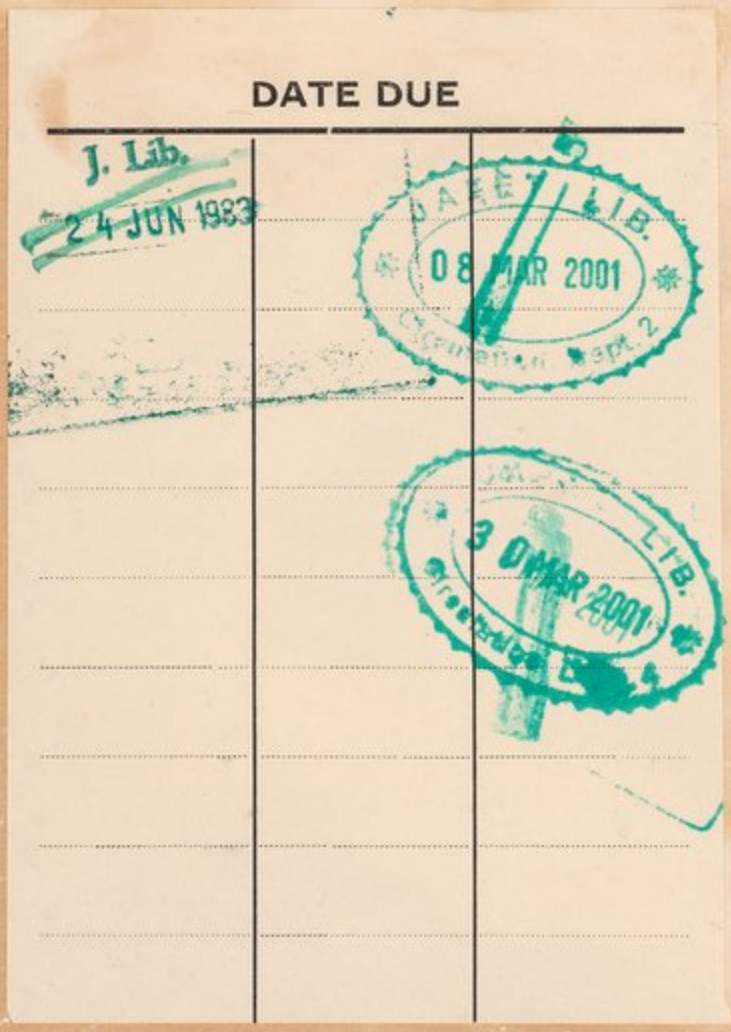
DATE DUE
J. Lib.
24 JUN 1983
LIB.
08 MAR 2001
LIB.
3 0 MAR 2001

330.9569:M267fA:c.1
منسى، جبرائيل
في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية يساهم
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017039

330.9569
M267fA

330.9569
M267FA
C.1